رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دراسات بلاغية
(٢)

البلاغة والفصاحة

لغةً واصطلاحًا

تأليف
الدكتور محمد جابر فياض

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البلاغة والفصاحة

لغة واصطلاحا

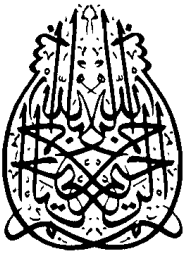

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دراسات بلاغية
(٢)

البلاغة والفصاحة

لغةً واصطلاحًا

تأليف
الدكتور محمد جابر فيّاض

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

جميع الحقوق محفوظة

دار المنارة
للنشر والتوزيع
جدة - السعودية

هاتف: ٦٦٠٣٢٣٨ - ٦٦٠٣٦٥٢ - تلكس: ٦٠٣٠٦٧ -
ص.ب: ١٢٥٠/٢١٤٣١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مَفهُوم البَلاغة

لغةً واصطلاحًا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

قد يبدو الموضوع معاداً مكروراً، لاكته الألسن حتى عافته، وملئت به الأسماع حتى مجّته، وهو كذلك حقاً وصدقاً، فقد تناوله اللغويون الأوائل منذ شرعوا في جمع مواد اللغة ومفرداتها، وبذلوا ما بذلوه في إيضاح دلالاتها، وأربى اللاحق منهم على ما ذكره السابق، حتى لم تعد هناك زيادة لمستزيد.

وعني البلغاء بها عناية اللغويين وأكثر، فلم يكتفوا بإيضاح دلالة البلاغة في العربية، وإنما ذكروا ما عرفوه عنها في غيرها من اللغات. وما نقله الجاحظ من سؤالهم الفارسي واليوناني والرومي والهندي عما تعنيه البلاغة عندهم خير ما يمثل هذه العناية.

كيف لا يُعنى البلغاء والبلاغيون بها مثل هذه العناية، وهي بذرة البحث البلاغي، والأساس الذي يستند إليه، فلا غرابة إن قيلت فيها أقوال وأقوال على تعاقب الأزمان والأجيال، حتى استوت علوم البلاغة، واستقرت مصطلحاتها عند متأخري البلاغيين، الذين ورثوا التراث البلاغي وخلفوه لنا بعد أن أشبعوه بحثاً وتدقيقاً، وانتهوا به إلى ما انتهوا من كثرة موضوعاته وتنوعها، وافتنان بتفريع فروعها، وشغف بحدودها وتعريفاتها، وإشارة إلى أصولها اللغوية، وتنافس في اختصار موادها، وشرحها، والتعليق عليها، وتدوين الحواشي على تلك الشروح والتعليقات وبذل ما بذل من جهد ووقت في ذلك كله.

وجاء العصر الحديث، فاكتفى أكثر المحدثين والمعاصرين من المعنيين بالبلاغة والتأليف المدرسي فيها، بأخذ هذا الذي انتهى إليه أولئك المتأخرون لغة واصطلاحاً، ومنهم من عرج على لسان العرب لابن منظور، ليأخذ منه ما يوثّق به الدلالة اللغوية التي ذكرها لهذا المصطلح أو ذاك، لكونه موسوعة ضمت خمسة من المعاجم اللغوية الكبيرة التي سبقته. وتهيأ لهم أنهم بهذا قد أحاطوا علماً بدلالتي المصطلح: اللغوية والاصطلاحية، ما داموا قد وقفوا على آخر ما انتهت إليه اللغة والبلاغة في دلالتيه. وفاتهم أن أولئك البلاغيين كانوا قد نبهونا إلى أن البلاغة لم تنضج، ولم تحترق، خلافاً لأكثر فروع العربية، التي تـمّ على أيديهم نضجها واحتراقها، فكأنهم بهذا قد حملونا أمانة النظر فيما قالوه فيها، وإنضاجه بالبحث والدراسة، وتلافي ما ينقصها مما لم يهتدوا إليه، أو يقولوا فيه.

كما فاتهم أن في غير اللسان من المعاجم ما ليس فيه، وأن العربية لغة اشتقاقية، تتألف من أسر أو مواد لغوية، ومعرفة اللفظ المفرد فيها لا تزيد على معرفة فرد من الأفراد في أسرة من الأسر، لا تعد شيئاً إذا ما قيست بمعـرفته ومعرفة الأسرة كلها بجميع أفرادها. ومن المعاصرين من ساير المصطلح، ووقف على دلالته، وما قيل فيها، وجمع النصوص الشعرية والنثرية التي ورد فيها، مبتدئاً بأقدمها إلى آخر ما انتهى إليه أمره، عندما استقرت لهذه المصطلحات دلالاتها الاصطلاحية. غير أن العمل على المعاجم اللغوية ظل مقتصراً على اللسان أو كاد، في عدد غير قليل من الرسائل الجامعية التي لم تتناول مصطلح البلاغة.

ولا أريد بهذا كله، أن أقلِّل من أهمية جهود الآخرين، فالوقوف على ما انتهى إليه أولئك العلماء الأعلام، من البلاغيين المتأخرين، ضرورة لا غنى لنا عنها، بعد الذي أشرنا إليه من جهودهم فيها، تلك الجهود التي نتمنى لو أننا جدنا على البلاغة ومصطلحاتها بما يقرب منها. غير أن هذا لا يعني أخذ كل ما قالوه من غير ما فحص ولا تدقيق، وكأنه بديهية من البديهيات، أو مسلمة من المسلمات بعد الذي رأيناه من قولهم إن البلاغة لم تنضج ولم تحترق.

ومسايرة المصطلح، والوقوف على دلالته في السياق الـذي ورد فيه، وترتيب النصوص التي تضمنته، بحسب تسلسلها الزمني قبل أن يتخذ مصطلحاً محدد الدلالة، تلقي الضوء على تطوره الدلالي في مراحله المختلفة، فيما تبرزه وجهة النظر الأدبية أو الفنية فيه. والبلاغة فن القول، وصياغة الكلام، دون أن تكون شيئاً آخر. ولكن هذه المسايرة تفقد غير قليل من أهميتها، إذا ما اقتصر البحث على مجرد الجمع والترتيب، من غير ما مفاضلة، أو ترجيح، أو إمساك بخيط التطور الدلالي، الذي يربط بين دلالات المصطلح المختلفة باختلاف العصور.

فالوقوف على الدلالتين اللغوية والاصطلاحية، أمر على غاية من الأهمية، ولا يقل الوقوف على ما بينهما من تناسب أهميةً، لكون المصطلحات البلاغية ــ كما يبدو لي ــ لم ترتجل ارتجالاً منقطع الصلة عن معانيها اللغوية، وإنما اختيرت اختياراً، وانتقيت انتقاءً. ولاختيارها وانتقائها مبررات مقنعة، تحسب لبلاغتنا العربية، لا عليها. فإن لم نكشف اللثام عن هذه الصلة، ظلت الحيرة في الأذهان، إن لم تجر على اللسان. ولقد خفيت هذه الصلة على كثير من المعنيين بالبلاغة، أو بدت غير واضحة، أو مقنعة لهم، لدرجة صارت معها موضوع أخذ ورد في بعض المجامع اللغوية. فلقد تساءل أستاذي الدكتور عبد الرزاق محيي الدين عضو المجمع العراقي ورئيسه السابق ــ في بحث له نوقش في المجمع ــ عن مفهومَيْ البلاغة والفصاحة، فقال: «في مقدمة ما يدور في نفسي مراجعتـه، هذان المصطلحان: كلمتا (الفصاحة) و(البلاغة)، ماذا تعنيان؟ وبأي شروط يتحقق مفهومهما؟ وما واقع الصلة ــ في حدود شروطه ــ بالآثار الأدبية قديماً وحديثاً؟ وهل هناك إحساس بالصلة بينهما وبين الأثر الأدبي عند الحكم عليه؟»[1]. وقام الزميل الدكتور أحمد مطلوب بدراسة المصطلحات البلاغية الأربعة الرئيسة: «البلاغة والفصاحة والبيان والبديع في كتاب خاص بها»[2].

---

(١) مفاهيم بلاغية.

(٢) مصطلحات بلاغية.

ولو اتضحت هذه المصطلحات وضوحاً كافياً لغة واصطلاحاً، وبانت الصلات بين معانيها اللغوية والاصطلاحية لما كان من تساؤل المجمعيين، وتأليف المؤلفين، بعد الذي قيل فيها قديماً وحديثاً معنى.

ولست أزعم أن محاولتي المتواضعة هذه، يمكن أن توصد الباب بوجه أقوال أخرى يمكن أن تقال في البلاغة، كما لا أزعم أنها يمكن أن تستحدث لها دلالة لغوية أو اصطلاحية جديدة، ولكنها محاولة تنتهج منهجاً آثرته على غيره، قوامه التحقق من مادة اللفظ اللغوية كلها في المعاجم المختلفة، لتبيّن صلة اللفظ بمادته، ودلالته اللغوية بالدلالة الاصطلاحية.

فأهمية هذا الموضوع ــ عندي ــ لا تنحصر في إيضاح ما بدا مشوباً بشيء من الغموض في دلالته، ولا في إبراز الصلة بين دلالتيه، وإنما تتجاوزهما إلى إبراز المنهج الذي آثرته وأوثره، ولا أتردد في الدعوة إليه، في دراسة المصطلحات البلاغية كلها.

ولم تتناول المحاولة هذا المصطلح لأهميته فحسب، وإنما لأن ما قيل فيه أكثر بكثير مما قيل في غيره، وإذا اتسع مجال القول فيه، فهو في غيره أوسع. فهي بهذا تكون قد جاءت بالمنهج مقروناً باختباره بأصعب ما يمكن أن يواجهه في واقعه التطبيقي، فإذا ما ثبت فضله على ما سواه، أخذنا به، وإلا عَدَلنا عنه ــ غير آسفين ــ إلى غيره، فلا خير في منهج مفترض، لا يأخذ طريقه إلى التطبيق، أو طبق فلم نلمس له على غيره فضلاً.

ولا أراني مغالياً إذا ما قلت إن أخذي به أثبت لي ــ في الأقل ــ فضله وجدواه. فنحن إلى هذا اليوم نردد ما قلناه من أن البلاغة لغة من الوصول والانتهاء، من بلغت المكان، أو الزمان، أو المقام بلوغاً: إذا وصلت إليه.. وظلت الكتب البلاغية القديمة منها والحديثة، لا ترى للبلاغة أصلاً لغوياً، غير دلالة البلوغ على الوصول والانتهاء، وكأن البلاغة مجرد إيصال المعنى إلى ذهن السامع أو القارىء. واشترطت الفصاحة في الألفاظ الموصلة للمعنى في عملية ترقيع لما في هذا المفهوم من قصور عن الوفاء بدلالة البلاغة، وإلا فالبلوغ بمعنى

الوصول والانتهاء لا يلزم بذاته بهذا الذي اشترط، ومع هذا فقد ظل هذا المفهوم ــ بعد اشتراط الفصاحة ــ قاصراً على أن يبلغ شأو المفهوم الاصطلاحي: «مطابقة فصيح الكلام لما يقضيه الحال»، ففي المصطلح تميز للكلام لا نلمسه في المفهوم اللغوي. وبدت الصلة بين الدلالتين واهية ضعيفة، لأننا لا ننعت الكلام بالبلاغة لمجرد ظهور معناه ووصوله إلى ذهن السامع أو القارىء وإنما ننعت بها الكلام المتميز، الذي يبلغ من نفوسنا ما لا يبلغه الكلام العادي.

ولو أننا فحصنا المادة اللغوية فحصاً دقيقاً، ومحّصناها تمحيصاً متأنياً، لانتهينا إلى أن البلاغة ــ لغة ــ من البلوغ، بمعنى النضج والاكتمال، وليست من مجرد الوصول أو الانتهاء، فالكلام البليغ: هو الكلام المكتمل البالغ، كالبالغ من كل شيء. وبهذا ننتهي إلى المطابقة التامة بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية، وما ألفه الناس في حياتهم من إطلاق البليغ على الكلام المتميز بنضجه واكتماله.

المؤلف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البلاغـــة لغـــة

ذهب ابن فارس (٣٩٥هـ) ــ محقاً ــ إلى القول بأن «الباء واللام والغين أصل واحد صحيح، وهو الوصول إلى الشيء. تقول: بلغت المكان، إذا وصلت إليه، وقد تسمى المشارفة بلوغاً بحق المقاربة. قال الله تعالى: ﴿فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف﴾ [٢ الطلاق ٦٥]. ومن هذا الباب قولهم: هو أحمق بلغ: أي إنه مع حماقته يبلغ ما يريده. والبلغة: ما تبلغ به من عيش، كأنه يراد أنه بلغ رتبة المكثر إذا رضي وقنع، وكذلك البلاغة التي يمدح بها الفصيح اللسان لأنه يبلغ بها ما يريده»(١).

وهكذا نص صراحة على أن المادة اللغوية كلها ترجع إلى الوصول لا البلاغة وحدها.

وإلى مثل هذا ذهب الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، فقال: «البلوغ والبلاغ: الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكاناً أو زماناً أو أمراً من الأمور المقدرة. وربما يعبر به عن المشارفة عليه، إن لم ينته إليه. فمن الانتهاء: بلغ أشده، وبلغ أربعين، وقوله عز وجل: ﴿فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن﴾ [٢٣٢ البقرة ٢]، و ﴿ما هم ببالغيه﴾ [٥٦ غافر ٤٠]، و ﴿فلما بلغ معه السعي﴾ [١٠٢ الصافات ٣٧]، و ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾ [٣٦ غافر ٤٠]، و ﴿أيمان علينا بالغة﴾ [٣٩ القلم ٦٨]: أي منتهية في التوكيد.

---

(١) المقاييس ــ مادة (بلغ).

وأما قوله عز وجل: ﴿فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف﴾ [٢ الطلاق ٦٥] فللمشارفة، فإنها إذا انتهت إلى أقصى الأجل لا يصح للزوج مراجعتها وإمساكها»[١].

وإلى مثل هذا ركن مجمع اللغة العربية في القاهرة، حيث جاء في معجمه: «بلغ الشيء يبلغ بلوغاً ــ من باب قعد ــ وصل إليه، زماناً كان هذا الشيء أو مكاناً أو غيرهما، حسياً أو معنوياً، فهو بالغ، وهي بالغة، وهم بالغون.

وقد جاء في لفظ بلغ في القرآن كلمتان، يراد بهما شارف وقارب الوصول وستذكران في موضعهما. وما عدا ذلك معناه وصل إليه»[٢].

والمعاجم اللغوية مجمعة على ربط معظم مفردات المادة بالوصول أو الانتهاء وما يتصل بهما، من أقدم هذه المعاجم إلى أحدثها ــ على تفاوت بينها ــ ولم تنفرد المعاجم الثلاثة التي ذكرتها بهذا الربط الذي أشرت إليه. ففي العين: «أبلغته إبلاغاً، وبلغته تبليغاً، في الرسالة ونحوها... والمبالغة أن تبلغ من العمل جهدك...»[٣].

وفي الجمهرة: «وبلّغت الرسالة تبليغاً... ومن أمثالهم: أحمق بلغ: أي أحمق يبلغ ما يريد. والبلغة: القوت، يتبلغ به الإنسان»[٤].

وفي التهذيب: «... ويقال بلغت القوم الحديث بلاغاً: اسم يقوم مقام التبليغ... ويقال: بلغ فلان، إذا جهد...»[٥].

وفي الصحاح: «... بلغت المكان بلوغاً: وصلت إليه، وكذلك إذا

---

(١) المفردات ــ مادة (بلغ).
(٢) معجم ألفاظ القران ــ المادة ذاتها.
(٣) المادة ذاتها.
(٤) المادة ذاتها.
(٥) المادة ذاتها.

شارفت عليه... والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التبليغ. والاسم منه البلاغ...»[1].

وفي الأساس: «أبلغه سلامي، وبلغه... ووصل رشاءه بتبلِغَة: وهو حُبَيل يوصل به حتى يبلغ الماء، وهو الدرك. ولا بد لأرشيتكم من تبالغ...»[2].

وفي اللسان: «... بلغ الشيء يبلغ بلوغاً، وبلاغاً: وصل وانتهى، وأبلغه هو إبلاغاً، وبلغه تبليغاً. والبلاغ: ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب. وبلغ الغلام: احتلم، كأنه بلغ وقت الكتاب عليه والتكليف... وبلغت البنت انتهى»[3].

وفي القاموس: «... بلغ المكان بلوغاً: وصل إليه، أو شارف عليه... وأمر الله بَلْغ أي: بالغ نافذ، يبلغ أين أُريد به، وجيش بلغ كذلك، والاسم منه الإبلاغ والتبليغ، وهما الإيصال.. وتبلغ بكذا: اكتفى به، والمنزل: تكلف إليه البلوغ حتى بلغ...»[4].

وفي المصباح: «وبلغ الكتاب بلاغاً وبلوغاً: وصل... وقولهم: لزم ذلك بالغاً ما بلغ، منصوب على الحال: أي مترقياً إلى أعلى نهاياته، من قولهم: بلغت المنزل: إذا وصلت إليه...»[5].

فلا شك في أن الوصول أصل بارز في البلوغ، غير أنه ينبغي ألا يحجب الأنظار عما يحمله في طياته من بذور التفوق والتفضيل في كل ما ورد في المعاجم ذاتها من مفردات المادة اللغوية، فالوصول يتطلب هذا التفوق ويقتضيه، سواء

---

(١) مادة (بلغ).
(٢) المادة ذاتها.
(٣) المادة ذاتها.
(٤) المادة ذاتها.
(٥) المادة ذاتها.

كان البلوغ بلوغ مكان أو زمان، أو أي أمر من الأمور، فالواصل أقدر من المنقطع قبل الوصـول وأمكن منه.

ولقد فطن اللغويون الأقدمون إلى هذا، وأبرزوا دلالة المادة اللغوية عليه، ونصوا على الجودة بالذات في مفردات المادة. وقد طالعتنا الجودة في أول معجم عربـي وظلت تتردد فيما أُلِّف بعده. حيث ابتدأ الخليل (١٧٠هـ) المادة اللغوية بقوله: «رجل بلغ: بليغ، وقد بلغ بلاغة... وشيء بالغ: أي جيد»[١].

وقال ابن دريد (٣٢١هـ): «وكلام بلغ وبليغ... وبلغ الرجل بلاغة: إذا صار بليغاً...»[٢].

وأخذ الأزهري (٣٧٠هـ) عنه المعنى وعزاه إلى الليث قائلاً: «... قال الليث: البلغ: البليغ من الرجال، وبلغ يبلغ بلوغاً... وشيء بالغ: أي جيد...»[٣].

وقول ابن فارس (٣٩٥هـ) المتقدم: «... وكذلك البلاغة التي يمدح بها الفصيح اللسان، لأنه يبلغ بها ما يريده...»[٤] اعتراف صريح بـالجودة، فالبلاغة صفة مدح يمدح بها المتفوق بفصاحة اللسان، المتمكن ــ خلافاً لغيره ــ من بلوغ ما يريد بجودة لسانه.

وقال الجوهري (٣٩٩هـ): «... وشيء بالغ: أي جيد، وقد بلغ في الجودة مبلغاً... والبلاغة: الفصاحة. وبلغ الرجل ــ بالضم ــ: أي صار بليغاً...»[٥].

وقال الراغب (٥٠٢هـ): «... والبلاغة على وجهين: أحدهما: أن

---

(١) العين ــ مادة (بلغ).
(٢) الجمهرة ــ المادة ذاتها.
(٣) التهذيب ــ المادة ذاتها.
(٤) المقاييس ــ المادة ذاتها.
(٥) الصحاح ــ المادة ذاتها.

يكون بذاته بليغاً، بأن يجمع ثلاثة أوصاف: صواباً في موضوع لغته، وطبقاً للمعنى المقصود به، وصدقاً في نفسه. ومتى اخترم وصف من ذلك كان ناقصاً في البلاغة.

والثاني: أن يكون باعتبار القائل والمقول له، وهو أن يقصد القائل أمراً، فيورده على وجه حقيق أن يقبله...»[1].

وفي الوجهين اللذين ذكرهما ما فيهما من اكتمال الكلام وجودته وتميزه، وتمكن قائله وقدرته.

وقال الزمخشري (٥٣٨هـ): «... وبلغ الرجل بلاغة فهو بليغ، وهذا قول بليغ. وتبالغ في كلامه: تعاطى البلاغة، وليس من أهلها، وما هو ببليغ ولكن يتبالغ»[2].

وقال ابن منظور (٧١١هـ): «... عن أبي حنيفة: وبلغت النخلة وغيرها من الشجر: حان إدراك ثمرها. وعنه أيضاً: شيء بالغ: أي جيد.

والبلاغة: الفصاحة. والبلغ: البليغ من الرجال، ورجل بليغ وبلغ: حسن الكلام فصيحه، يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بلغاء. وقد بلغ ــ بالضم ــ بلاغة: أي صار بليغاً. وقول بليغ: بالغ...»[3].

وقال الفيروزابادي (٨٢٩هـ): «بلغ المكان بلوغاً: وصل إليه، أو شارف عليه، والغلام: أدرك. وثناء أبلغ: مبالغ فيه. وشيء بالغ: جيد. وقد بلغ مبلغاً. وجارية بالغ وبالغة: مدركة... والبليغ: الفصيح، يبلغ بعبارته كنه ضميره، بلغ ككرم...»[4].

---

(١) المفردات ــ مادة (بلغ).
(٢) الأساس ــ المادة ذاتها.
(٣) اللسان ــ المادة ذاتها.
(٤) القاموس ــ المادة ذاتها.

وقال الفيومي (٧٧٠هـ): «. . . وبلغت الثمار: أدركت ونضجت. . . وبلغ ـ بالضم ـ بلاغة، فهو بليغ: إذا كان فصيحاً طلق اللسان. . .»[١].

وفي معجم ألفاظ القرآن لمجمع اللغة العربية في القاهرة: «. . . وقول بليغ: أي واصل منتهاه من القوة، أو هو من بلغ ـ ككرم ـ بلاغة، فهو بليغ بمعنى كان ـ أو صار ـ فصيحاً»[٢].

من هذا كله يمكن الانتهاء إلى أن البلاغة من الفعل بلغ ـ ككرم ـ حصراً، وليست من الفعل بلغ ـ كقعد ـ خلافاً للبلوغ بمعنى الوصول. فلم يرد في كل هذه المعاجم بلغ ـ بالفتح ـ بلاغة. وكونها لم تؤخذ من الفعل بلغ ـ بالفتح ـ لا يعني أنها من غير البلوغ، فهي منه وإليه، ولكنها ـ كما أسلفت ـ ليست من دلالته على مجرد الوصول، وإنما ما يتطلبه الوصول ويقتضيه من تميز وتفوق الواصل على المنقطع، فلولا هذا التميز والتفوق ما كان للواصل أن يصل، والأسباب قبل مسبباتها أو نتائجها. فالبلوغ والوصول كل منهما دليل التميز والاكتمال والتفوق، وليس سن البلوغ عنا ببعيد، فما كان البالغ ليكلف ويكتب عليه لولا نضجه واكتماله، ولهذا خص البالغ بالجودة في كل هذه المعاجم. وفسر القول البليغ بالبالغ، فبلاغة الكلام جودته وتميزه، وبلاغة المتكلم قدرته على الإجادة وتميزه على غيره بصنع الكلام الجيد المتميز. ولهذا فسرت البلاغة بالحسن والفصاحة وطلاقة اللسان، والبليغ بحسن الكلام فصيحه، الذي يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه أو ضميره، فجاءت البلاغة نعتاً حميداً خاصاً بكلام دون سواه، وأناس دون آخرين. وطالعتنا الجودة في كل ما عرفت به البلاغة من أقوال، قبل استقرار المصطلحات البلاغية وعند استقرارها.

* * *

(١) المصباح ـ مادة (بلغ).

(٢) معجم ألفاظ القرآن ـ المادة ذاتها. .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تطـــور البلاغة
من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي

حدَّث أبو حاتم، قال: حدثني أبو عبيدة، قال: حدثني غير واحد من هوزان، من أولي العلم، وبعضهم قد أدرك أبوه الجاهلية، قالوا:

اجتمع عمرو بن الظرب العدواني وحمسة بن رافع الدوسي عند ملك من ملوك حمير، فقال: تساءلا حتى أسمع ما تقولان.. فقال عمرو لحمسة: من أبلغ الناس؟؟ قال: من جلى المعنى المزيز باللفظ الوجيز، وطبق المفصل قبل التحزيز[1].

وتطبيق المفصل وإصابة المحز من الأمثال العربية، للحذق والمهارة في الكلام، وإصابة المعنى بالقول الموجز.

قال الجاحظ: «ويقولون في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز: فلان يفلق المحز، ويصيب المفصل. وأخذوا ذلك من صفة الجزار الحاذق، فجعلوه مثلاً للمصيب الموجز»[2]، وأضاف قائلاً:

«... وقد فسر ذلك لبيد بن ربيعة، وبيّنه، وضرب به المثل، حيث قال في الحكم بين عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة:

---

(١) العقد: ٢/٢٥٦. والمزيز: الفاضل.
(٢) البيان والتبيين: ١/١٠٧.

يـا هـرم ابن الأكـرمين منصبـاً إنـك قـد أوتيت حكمـاً معجبـاً
فـطبق المفصـل، واغنم طـيبـاً

يقول: احكم بين عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة بكلمة فصل، وبأمر قـاطع، فتفصـل بين الحق والبـاطل، كـما يفصل الجـزار الحـاذق مفصـل العظمين»[1].

ولذلك قال معاوية لعمرو بن العاص: «إن أهل العراق قد قرنوا بك رجلاً طويل اللسان، قصير الرأي، فأجد الحز، وطبق المفصل، وإياك أن تلقاه برأيك كله»[2].

وقـال الأصمعي (٢١٦هـ): «البليغ من طبق المفصـل، وأغناك عن المفسر»[3]. وأوّل الجاحظ قول الأصمعي هذا بجواب جعفر بن يحيـى لثمامة بن الأشرس حين سأله عن البيان قائلاً: ما البيان؟ قال: أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه عن الشركة، وألا تستعين عليه بالفكرة. والذي لا بد له منـه أن يكون سليماً من التكلف، بعيداً عن الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنياً عن التأويل. فقال الجاحظ: وهذا تأويل قول الأصمعي: البليغ من طبق المفصل، وأغناك عن المفسر».

ومن هذا يتضح أن مفهوم البلاغة في العصر الجاهلي ما كان منصرفاً إلى مجرد الوصول والانتهاء وانصرافه إلى الحذق والمهارة والإصابة والإجادة والتمكن وما إليها.

ولقد ظلت هذه المعاني بارزة فيما وصف بالبلاغة أو وصف به من أقوال.

ولم يرد لفظ البلاغة في القرآن الكريم، ولا في الحديث النبوي الشريف

---

(١) البيان والتبيين: ١/١٠٩.
(٢) نفسه: ١/٢٧٥.
(٣) نفسه: ١/١٠٦.

مع ورود غير قليل من مشتقات المادة اللغوية: الباء واللام والغين فيهما. فقد نعت القول بالبليغ في قوله تعالى: ﴿فأعرض عنهم، وعظهم، وقل لهم ــ في أنفسهم ــ قولاً بليغاً﴾ [٦٣ النساء ٤].

ولم يذكر الطبري ما قاله المفسرون الأوائل فيه[١]، غير أن الزمخشري قال: أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم، يغتمون به اغتماماً، ويستشعرون منه الخوف استشعاراً[٢].

فالقول البليغ: هو القول المتميز بنضجه واكتماله ونفاذه، المؤثر في سامعه وقارئه. وقد وقفنا في التحقيق اللغوي على ما ذهب إليه الراغب الأصفهاني قبله في القول البليغ[٣]. ولا يخرج عن هذا المعنى لفظ البليغ الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يبغض الرجل البليغ الذي يتخلل بلسانه تخلل البقرة بلسانها»[٤]، فالبغض لمخيلة البليغ وزهوه وتيهه وليّ لسانه، وليس لبلاغته ذاتها.

وقال علي بن أبي طالب (٤٠هـ)، رضي الله عنه:
«البلاغة إيضاح الملابسات، وكشف عوار الجهالات، بأسهل ما يكون من العبارات»[٥].

ونقل الجاحظ أن معاوية بن أبي سفيان (٦٠هـ) رضي الله عنه، كان قد سأل صحار بن عياش العبدي (٤٠هـ) قائلاً: ما هذه البلاغة التي فيكم؟ قال:

---

(١) تفسيره: ٥/١٩٩.
(٢) الكشاف: ١/٣٧١.
(٣) انظره في هذا البحث، ص ١٧.
(٤) الأمثال: لأبي أحمد العسكري، كما في الكنز: ٣/٣٢١، سنن أبي داود: ٢/٥٩٧، سنن الترمذي: ٥/١٤١، مسند أحمد: ٢/١٦٥، ١٨٧، الترغيب: ٥/٣١٦، المشكاة: ٢/٥٧٤، الفائق: ٣/٣٣٤، النهاية: ٢/٧٣، مجمع الزوائد: ٨/١١٦، ١٠/٢٦١. وقد روي في قسم منها: «يلعب بلسانه كما تلعب البقرة بلسانها»، وفي قسم منها: «الباقرة» مكان البقرة.
(٥) الصناعتين: ص ٥١ ــ ٥٢.

شيء تجيش به صدورنا، فتقذفه على ألسنتنا. . قال معاوية: ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال له: وما الإيجاز؟ قال: أن تجيب فلا تبطىء. قال معاوية: أو كذلك تقول يا صحار؟ قال: أقلني يا أمير المؤمنين، ألا تبطىء ولا تخطىء[1]؟

فالبلاغة ــ عندهم ــ ليست الإيجاز الذي نعهده من التعبير عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ فحسب، وإنما هي ــ فضلاً عنه ــ من الإصابة، وإحكام القول مع حضور البديهة، ألا تراه قال: ألا تبطىء ولا تخطىء؟ وهذه الأمور كلها دليل الحذق والمهارة، والتمكن من الإصابة وإحكام القول.

ومثل قول صحار، أو قريب منه في قصر البلاغة على الإيجاز، قول عمرو بن العاص (٤٣هـ) حين سأله معاوية قائلاً: من أبلغ الناس؟ قال: من اقتصر على الإيجاز وتنكب الفضول[2].

وقال الحسن بن علي (٥٠هـ): «البلاغة تقريب بعيد الحكمة بأسهل العبارة»[3].

ومثله قول محمد بن الحنفية (٨١هـ): «البلاغة قول تضطر العقول إلى فهمه بأسهل العبارة»[4].

وقال عبدالله بن عتبة (٩٨هـ): «البلاغة دنو المأخذ، وقرع الحجة، وقليل من كثير»[5].

وقال عمر بن عبدالعزيز (١٠١هـ): «البليغ من إذا وجد كثيراً ملأه، وإذا وجد قليلاً كفاه»[6]. فعبر بهذا عن الحذق والتمكن.

---

(١) البيان والتبيين: ٩٦/١.
(٢) مجالس ثعلب: ١٨٧/١.
(٣) الصناعتين: ص ٥٢.
(٤) نفسه: ص ١٢.
(٥) نفسه: ص ١٦، الرسالة العذراء: ص ٤٦.
(٦) الرسالة، الموضع نفسه.

ونقل أبو هلال العسكري قول محمد بن علي رضي الله عنهما: «البلاغة تفسير عسير الحكمة بأقرب الألفاظ»[1]، ونقل عنه ــ أيضاً ــ قوله: «البلاغة قول مفقه في لطف»، وفسره قائلاً: فالمفقه: المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستعصية، وتبلغ به الحاجة، وتقام به الحجة، فتخلص نفسك من العيب، وتلزم صاحبك الذنب، من غير أن تهيجه وتقلقه، وتستدعي غضبه، وتستثير حفيظته»[2].

وقيل للإمام إبراهيم بن محمد (١٣٢هـ): «ما البلاغة؟ قال: الجزالة والإطالة»[3]. وعقب ابن رَشيق القيرواني على هذا بقوله: «وهذا مذهب جماعة من الناس جلة، وبه كان ابن العميد يقول في منشوره»[4].

وروى عنه الجاحظ قوله: «يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»[5]. وعقب الجاحظ على هذا بقوله: «أما أنا فأستحسن هذا القول جداً»[6].

وقال عبدالحميد الكاتب (١٣٢هـ)، وقد سئل عن البلاغة: «هي ما رضيته الخاصة، وفهمته العامة»[7]. وقال: «لو كان الوحي ينزل على أحد بعد الأنبياء فعلى بلغاء الكتاب»[8]. وقال: «خير الكلام ما كان لفظه فحلاً،

---

(١) الصناعتين: ص ٥٢. وأظنه أراد محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (١١٤هـ).
(٢) نفسه: ص ٥١.
(٣) العمدة: ١/٢٤٥.
(٤) الموضع نفسه.
(٥) البيان والتبيين: ١/٨٧.
(٦) الموضع نفسه.
(٧) الإعجاز والإيجاز: ص ١١١.
(٨) الموضع نفسه.

ومعناه بكراً»[1] وقال: «البلاغة تقرير المعنى في الأفهام، من أقرب وجوه الكلام»[2].

وقال خالد بن صفوان (١٣٥هـ): «ليست البلاغة بخفة اللسان، ولا بكثرة الهذيان، ولكنها إصابة المعنى، والقرع بالحجة»[3]. وقال أيضاً: «لا تكون بليغاً حتى تكلم أمتك السوداء في الليلة الظلماء في الحاجة المهمة بما تتكلم به في نادي قومك. وإنما اللسان عضو، إذا مرنته مرن، وإذا تركته كان كاليد تخشنها بالممارسة، والبدن الذي تقويه برفع الحجر وما أشبهه، والرجل إذا تعودت المشي مشت»[4]. وقال كذلك: «أبلغ الكلام ما لا يحتاج إلى كلام، وأحسنه ما لم يكن بالبدوي المغرب ولا القروي المخدج، الذي صحت مبانيه، وحسنت معانيه، ودار على ألسن القائلين، وخف على آذان السامعين، ويزداد حسناً على مر السنين، بتجلية الرواة، وتنقية السراة.

والكاتب المستحق اسم الكتابة، والبليغ المحكوم له بالبلاغة، من إذا حاول صنعة كتاب سالت على قلمه عيون الكلام من ينابيعها، وظهرت من معادنها، وبدرت من مواطنها، عن غير استكراه، ولا إغصاب»[5].

وقال بشر بن خالد: «البلاغة التقريب من المعنى البعيد، والتباعد عن خسيس الكلام، والدلالة بالقليل على الكثير»[6].

وقيل لابن المقفع (١٤٢هـ): «ما البلاغة؟ قال: قلة الحصر، والجرأة على البشر. قيل له: فما العي؟ قال: الإطراق من غير فكرة، والتنحنح من غير علة»[7].

---

(١) الإعجاز والإيجاز، الموضع نفسه.

(٢) زهر الآداب: ١/١٢٧.

(٣) الرسالة العذراء: ص ٤٦، وفي العقد: ٢/٢٦١: «قيل لخالد بن صفوان: ما البلاغة؟ قال: إصابة المعنى والقصد للحجة».

(٤) العقد: ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٥) الرسالة العذراء: ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٦) نفسه: ص ٤٦.

(٧) العقد: ٤/١٨٩ ـ ١٩٠.

ونقل الجاحظ عن إسحاق بن حسان بن قوهي قوله: «لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط. سئل: ما البلاغة؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعان، منها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جواباً، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعراً، ومنها ما يكون سجعاً وخطباً، ومنها ما يكون رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة، والإيجاز هو البلاغة. فأما الخطب بين السماطين، وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطل، والإطالة في غير إملال.

وليكن صدر كلامك دليلاً على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته.

كأنه يقول: فرق بين صدر خطبة النكاح، وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصلح، وخطبة التواهب، حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على عجزه، فإنه لا خير في كلام لا يدل على معناك، ويشير إلى مغزاك، وإلى العمود الذي قصدت، والغرض الذي نزعت.

قال: فقيل له: فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو، فإنه لا يرضيهما شيء، وأما الجاهل فلست منه وليس منك، ورضا الناس شيء لا ينال»[1].

فابن المقفع يرى البلاغة الإجادة المتمثلة بمراعاة ما يقتضيه الحال ويتطلبه في السكوت والاستماع، والابتداء والجواب، والإيجاز والإطالة، وغير ذلك مما ذكره. وقد نص صراحة على إعطاء كل مقام حقه ومراعاة ما يجب من سياسة ذلك المقام، فالبلاغيون المتأخرون لم يأتوا بأكثر من صياغة هذا الذي ذكره أو أشار إليه في بلاغة الكلام خاصة.

---

(١) البيان والتبيين: ١/١١٥ ــ ١١٦.

ومثل هذا أو قريب منه ما ذهب إليه عمرو بن عبيد (١٤٤هـ) ــ وإن نزع فيه منزعاً آخر ــ حين سأله حفص بن سالم قائلاً: ما البلاغة؟ فقال: «ما بلغ بك الجنة، وعدل بك عن النار، وما أبصرك مواقع رشدك، وعواقب غيّك.

قال: ليس هذا أريد. قال: من لم يحسن أن يسكت لم يحسن أن يستمع، ومن لم يحسن الاستماع، لم يحسن القول.

قال: ليس هذا أريد. قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنا معشر الأنبياء بكاء»، أي: قليلو الكلام. ومنه قيل: رجل بكيء. وكانوا يكرهون أن يزيد منطق الرجل على عقله.

قال: ليس هذا أريد. قال: كانوا يخافون من فتنة القول، ومن سقطات الكلام، ما لا يخافون من فتنة السكوت، ومن سقطات الصمت.

قال: ليس هذا أريد. فقال له: فكأنك إنما تريد تخير اللفظ، في حسن الإفهام؟ قال: نعم.

قال: إنك أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الآذان، المقبولة عند الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم، بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله جزيل الثواب»[1].

فبلاغة القول عنده تخير اللفظ في حسن الإفهام، وفي إيضاحه لهذا القول من ألفاظ الحسن والتزيين ما فيه.

وقال المنصور (١٥٨هـ): «البلاغة والغنى إذا اجتمعا لامرىء أبطراه»[2].

وقال الخليل (١٧٠هـ): «البلاغة كلمة تكشف عن البغية»[3]. وقال

---

(١) البيان والتبيين: ١/١١٤.

(٢) الصناعتين: ص ١٦.

(٣) العمدة: ١/٢٤٢.

أيضاً: «البلاغة ما قرب طرفاه، وبعد منتهاه»[1]. وقال: «كل ما أدى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقاً، ولتلك الحال وفقاً، وآخر كلامك لأوله مشابهاً، ومورده لمصدره موازناً، فافعل. واحرص أن تكون لكلامك متهماً وإن ظرف، ولنظمك مستريباً وإن لطف، بمواتاة آلتك لك، وتصرف إرادتك معك، فافعل»[2]. وقوله هذا خير تلخيص لما كان ذكره ابن المقفع، إن كان الخليل وقف عليه.

وقال المفضل الضبي (١٧٨هـ): «قلت لأعرابي منا: ما البلاغة؟ قال لي: الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل».

قال ابن الأعرابي: «فقلت للمفضل: ما الإيجاز عندك؟ قال: حذف الفضول وتقريب البعيد»[3]. وهذا الذي ذهب إليه المفضل شبيه بالذي ذهب إليه الخليل في قوليه الأولين. وأشبه بهما منه قول خلف الأحمر (١٨٠هـ) تقريباً: «البلاغة لمحة دالة»[4].

وكتب جعفر بن يحيى بن خالد (١٨٦هـ) إلى عمرو بن مسعدة: «إذا كان الإكثار أبلغ كان الإيجاز تقصيراً، وإذا كان الإيجاز كافياً كان الإكثار عياً»[5]، وقيل له: «ما البلاغة؟ قال: التقريب من المعنى البعيد، والدلالة بالقليل على الكثير»[6].

وسئل كلثوم بن عمرو العتابي (٢٠٨هـ): «ما البلاغة؟ فقال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة، ولا حبسة، ولا استعانة فهو بليغ. فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق كل خطيب فإظهار ما غمض من الحق، وتصوير الباطل في صورة الحق»[7].

---

(١) العمدة: ١/٢٤٥.
(٢) الرسالة العذراء: ص ٤٨.
(٣) البيان والتبيين: ١/٩٧.
(٤) العمدة: ١/٢٤٢.
(٥) الموضع ذاته.
(٦) العقد: ٤/١٩٨.
(٧) البيان والتبيين: ١/١١٣.

وقال الجاحظ: «والعتابي حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ، لم يعن أن كل من أفهمنا ــ معاشر المولدين والبلديين ــ قصده ومعناه بالكلام الملحون، المعدول عن جهته، المصروف عن حقه، محكوم له بالبلاغة. وإنما عنى العتابي إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء»[1].

وضرب عدداً من الأمثلة التي لم يفهم منها العرب الفصحاء ما أريد بها لما فيها من اللحن ولكونها معدولة عن جهتها، مصروفة عن قصدها، منها قوله:

«وقد روى أصحابنا أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: كيف أهلك؟ ــ قالها بكسر اللام ــ قال الأعرابي: صلباً، لأنه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله»[2]. وأضاف قائلاً:

«فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمعرب، كله سواءً، وكله بياناً، وكيف يكون ذلك كله بياناً ولولا طول مخالطة السامع للعجم، وسماعه للفاسد من الكلام لما عرفه. ونحن لم نفهم عنه إلا للنقص الذي فينا. وأهل هذه اللغة وأرباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والصقلبي، وإن كان هذا الاسم إنما يستحقونه بأنا نفهم عنهم كثيراً من حوائجهم فنحن قد نفهم بحمحمة الفرس كثيراً من حاجاته، ونفهم بضغاء السنور كثيراً من إرادته. وكذلك الكلب والحمار والصبي الرضيع[3].

وأخذ أبو هلال العسكري كل هذا الذي ذهب إليه الجاحظ في إيضاح قول العتابي بإيجاز من غير ما إشارة إليه[4].

---

(١) البيان والتبيين: ١/١٦١ ــ ١٦٢.
(٢) نفسه: ١/١٦٣.
(٣) نفسه: ١/١٦٢.
(٤) الصناعتين: ص ١٠ ــ ١١.

وعقب الجاحظ على قول الشاعر:

ألا رب خصم ذي فنـون علوتـه وإن كان ألوى يشبـه الحق باطله

بقوله: فهذا هو معنى قول العتابـي: «البلاغة إظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق»(١). وروي أن العتابـي قال: «البلاغة مد الكلام بمعانيه إذا قصر، وحسن التألف إذا طال»(٢).

وجاء بصحيفة بشر بن المعتمر (٢١٠هـ) المشهورة، ومنها قوله:

«... أن يكون لفظك رشيقاً عذباً، وفخماً سهلاً، ويكون معناك ظاهراً مكشوفاً، وقريباً معروفاً، إما عند الخاصة، إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة، إن كنت للعامة أردت.

والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة. وإنما مدار الشرف على الصـواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال.

فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة، التي لا تلطف عن الدهماء، ولا تجفـو عن الأكفاء فـأنت البليغ التام»(٣).

ونقل عن سهل بن هارون (٢١٥هـ) قوله:

«اللسان البلغ والشعر الجيد لا يكادان يجتمعان في واحد، وأعسر من ذلك أن تجتمع بلاغة الشعر وبلاغة القلم»(٤).

---

(١) البيان والتبيين: ١/٢٢٠.

(٢) زهر الآداب: ١/١٢٧.

(٣) البيان والتبيين: ١/١٣٦.

(٤) نفسه: ١/٢٤٣.

كما نقل عنه قوله: «بلاغة اللسان رفق، والعي خرق»[1].

وقال ابن الأعرابي (٢٣١هـ): «البلاغة: التقرب من البغية، ودلالة قليل على كثير»[2].

ولم يكتف الجاحظ ــ في مفهوم البلاغة ــ بما نقله عن العرب مع كثرة ما نقله عنهم، فجاء بأقوال غيرهم من الأمم والأقوام، فقال:

«... قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل.

وقيل لليوناني: ما البلاغة؟ قال: حسن الاقتضاب عند البداهة، والغزارة يوم الإطالة.

وقيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة.

وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة.

ثم قال: ومن البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح إلى الكناية، إذا كان الإفصاح أوعر طريقة. وربما كان الإضراب عنها صفحاً أبلغ في الدرك، وأحق بالظفر.

وقال مرة: جماع البلاغة التماس حسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلة الخرق بما التبس من المعاني أو غمض، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعذر.

ثم قال: وزينُ ذلك كله وبهاؤه، وحلاوته وسناؤه، أن تكون الشمائل موزونة، والألفاظ معدلة، واللهجة نقية، فإن جامع ذلك السن والسمت، والجمال وطول الصمت، فقد تم كل التمام، وكمل كل الكمال»[3].

---

(١) البيان والتبيين: ٢/٤٣.

(٢) العمدة: ١/٢٤٦.

(٣) البيان والتبيين: ١/٨٨.

ونقل عن معمر ــ أبـي الأشعث ــ أنه قال لبهلة الهندي: ما البلاغة عند أهل الهند؟ قال بهلة: عندنا في ذلك صحيفة مكتوبة، لكن لا أحسن ترجمتها لك، لم أعالج هذه الصناعة، فأثق في نفسي بالقيام بخصائصها وتلخيص لطائف معانيها.

قال أبو الأشعث: فلقيت بتلك الصحيفة الترجمة، فإذا فيها:

أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة. ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة. ولا يدقق المعاني كل التدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ولا يصفيها كل التصفية، ولا يهذبها غاية التهذيب. ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيماً، أو فيلسوفاً عليماً، ومن قد تعود حذف فضول الكلام، وإسقاط مشتركات الألفاظ، وقد نظر في صناعة المنطق على جهة الصناعة والمبالغة، لا على جهة الاعتراض والتصفح، وعلى وجه الاستطراف والتظرف.

قال: ومن علم حق المعنى، أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم لا فاضلاً ولا مفضولاً، ولا مقصراً ولا مشتركاً ولا مضمناً، ويكون ــ مع ذلك ــ ذاكراً لما عقد عليه أول كلامه، ويكون تصفحه لمصادره في وزن تصفحه لموارده، ويكون لفظه مونقاً، ولهول تلك المقامات معاوداً. ومدار الأمر على الإفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم. وأن تواتيه آلاته، وتتصرف مع أداته.

ويكون في التهمة لنفسه معتدلاً، وفي حسن الظن بها مقتصداً، فإنه إن تجاوز مقدار الحق في التهمة لنفسه ظلمها، فأودعها ذلة المظلومين، وإن تجاوز الحق في مقدار حسن الظن بها آمنها، فأودعها تهاون الآمنين. ولكل ذلك مقدار من الشغل، ولكل شغل مقدار من الوهن، ولكل وهن مقدار من الجهل»[1].

---

(١) البيان والتبيين: ١/٩٢ ــ ٩٣.

ونقل أيضاً أنه قيل لرجل من الحكماء: ما جماع البلاغة؟ قال: معرفة السليم من المعتل، وفصل ما بين المضمن والمطلق، وفرق بين المشترك والمفرد وما يتحمل التأويل من المنصوص المقيد[1].

غير أن الجاحظ الذي وقف على هذه الأقوال الكثيرة التي نقلها كان قد أعرب عن إيثاره لقول لم يسم قائله، فقال:

وقال بعضهم ــ وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوّناه ــ: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك[2].

والجاحظ صيرفي الكلام ناقده، لم يكن ليختار هذا القول ويؤثره ــ وإن لم يوقف الحسن عليه وحده ــ لولا ما رآه فيه من تجسيد لميزات الكلام البليغ. فاختصاص القلب فيه مقصود، غير عفوي، أريد به إبراز حلاوة الكلام. واستباق اللفظ والمعنى ووصولهما سوياً ــ مع حرص كل منهما على الوصول قبل الآخر ــ إيماءة ذكية للموازنة الدقيقة بينهما في الجودة والنفاذ والسرعة. فالأسماع والأفئدة لا تستقبل بسرعة إلا ما جاد وراق وحسن، وهل البلاغة غير هذه الجودة والحسن، والحذق في اختيار الكلام وصياغته؟ أو ليس الجاحظ هو القائل في الشعر والموازنة بين اللفظ والمعنى:

«والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير»، وفي رواية (صياغة) مكان (صناعة) وهي أدل على الحذق والمهارة من الصناعة وأولى بالسياق الذي وردت فيه[3].

---

(١) البيان والتبيين: ٢/١٠٤.

(٢) نفسه: ١/١١٥.

(٣) الحيوان: ٣/١٣١ ــ ١٣٢.

والجاحظ هو الذي وصف بلاغة ثمامة بن أشرس التي أعجبته أيما إعجاب بقول ثمامة نفسه في جعفر بن يحيى، فقال:

«وقال ثمامة بن أشرس: كان جعفر بن يحيى أنطق الناس، وقد جمع الهدوء والتمهل، والجزالة والحلاوة، وإفهاماً يغنيه عن الإعادة. ولو كان في الأرض ناطق يستغني بمنطقه عن الإشارة، لاستغنى جعفر عن الإشارة، كما استغنى عن الإعادة.

وقال مرة: ما رأيت أحداً كان لا يتحبس، ولا يتوقف، ولا يتلجلج، ولا يتنحنح ولا يرتقب لفظاً قد استدعاه من بعد، ولا يلتمس التخلص إلى معنى قد تعصى عليه طلبه، أشد اقتداراً، ولا أقل تكلفاً من جعفر بن يحيى»[1].

فعقب الجاحظ قائلاً: وهذه الصفات التي ذكرها ثمامة بن أشرس فوصف بها جعفر بن يحيى، كان ثمامة بن أشرس قد انتظمها لنفسه، واستولى عليها دون جميع أهل عصره. إنه ما كان في زمانه قروي ولا بلدي كان بلغ من حسن الإفهام، مع قلة عدد الحروف، ولا من سهولة المخرج، مع السلامة من التكلف، ما كان بلغه.

وكان لفظه في وزن معناه، ومعناه طبق لفظه، ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قلبك»[2]، فاختتم تعقيبه بما كان آثره.

وهو القائل: «أما أنا فلم أر قط أمثل طريقة في البلاغة من الكتاب، فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً، ولا ساقطاً سوقياً...»[3].

وفي فصل من صدر رسالته في (البلاغة والإيجاز) جاء ما نصه:

---

(١) البيان والتبيين: ١/١٠٥ ــ ١٠٦.
(٢) نفسه: ١/١١١.
(٣) البيان والتبيين: ١/١٣٧.

«والبلاغة إصابة المعنى، والقصد إلى الحجة مع الإيجاز ومعرفة الوصل من الفصل»[1].

وأضاف فيها أن حسن البيان محمود، وحسن الصمت حكم، وربما كان الإيجاز محموداً والإكثار مذموماً. وربما رأيت الإكثار أحمد من الإيجاز. ولكلٍّ مذهب ووجه عند العقل، ولكل مكان مقال، ولكل كلام جواب. مع أن الإيجاز أسهل مراماً، وأيسر مطلباً من الإطناب. ومن قدر على الكثير، كان على القليل أقدر، والتقليل للتخفيف، والتطويل للتعريف، والتكرار للتوكيد، والإكثار للتشديد...

وأما المذموم من المقال فما دعا إلى الملال، وجاوز المقدار، واشتمل على الإكثار، وخرج عن مجرى العادة.

وكل شيء أفرط في طبعه، وتجاوز مقدار وسعه، عاد إلى ضد طباعه فيتحول البارد حاراً، ويصير النافع ضاراً، كالصندل البارد إن أفرط في حكه عاد حاراً مؤذياً، كالثلج يطفىء قليله الحرارة، وكثيره يحركها. وكذلك القرد لما أفرط قبحه وتناهت سماجته استملح واستظرف. وإلى هذا ذهب من عد الإكثار عياً والإيجاز بلاغة»[2].

ومهما يكن من شيء أن أقول الذي آثره ابن المدبر والجرجاني بعد ذلك، كما سنقف عليه عندهما.

ولقد سئل الكندي (٢٥٨هـ) عن البلاغة فقال: ركنها اللفظ وهو على ثلاثة أنواع: فنوع لا تعرفه العامة ولا تتكلم به، ونوع تعرفه وتتكلم به، ونوع تعرفه ولا تتكلم به وهو أحمدها[3].

---

(١) البلاغة والإيجاز، في مجلة البلاغ: ص ٢٣.
(٢) نفسه: ص ٢٤.
(٣) العمدة: ١/٢٤٧.

وعقب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) على ما نقله من قول أبرويز لكاتبه: «واجمع الكثير مما تريد في القليل مما تقول» بقوله: «يريد الإيجاز. وهذا ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب. بل لكل مقام مقال. ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن. ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز، وكرر تارة للإفهام...»[١].

ونقل ابن المدبر (٢٧٩هـ) قول أنوشروان لبزرجمهر: «متى يكون الصبي بليغاً؟ فقال: إذا وصف بليغاً»[٢].

وكتب رسالة في صفة الكتابة تشبه إلى حد ما صحيفة بشر بن المعتمر أودعها كثيراً مما وقف عليه من أقوال في الفصاحة والبلاغة، وصنعة الكتابة ومتطلباتها، قال في مقدمتها: «... سألتني أن أقف بك على وزن عذوبة اللفظ وحلاوته، وحدود فخامة المعنى وجزالته، ورشاقة نظم الكتاب ومشكلة سرده، وحسن افتتاحه وختمه، وانتهاء فصوله واعتدال وصوله، من الزلل وبعدها عن الخطل، ومتى يكون الكاتب مستحقاً اسم الكتابة، والبليغ مسلماً له معاني البلاغة في إشارته واستعارته...»[٣].

وانتهى في البلاغة إلى ما اختاره الجاحظ وآثره فيها من أقوال. فقال:

«... ولكن سياسته «الكلام» صعبة، وتأليفه شديد إلا على جهابذته وفرسانه وأمراء الكلام، يصرفونه كيف شاؤوا. ولا يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، لا يكون اللفظ أسبق إلى الأسماع من معناه إلى القلوب»[٤].

وقال أبو العيناء (٢٨٢هـ) في البليغ: «من اجتزأ بالقليل عن الكثير وقرب البعيد إذا شاء، وبعد القريب، وأخفى الظاهر، وأظهر الخفي»[٥].

---

(١) أدب الكاتب: ص ١٥ ــ ١٦.

(٢) و (٣) الرسالة العذراء: ص ٤٦.

(٤) ص ٣٩.

(٥) العمدة: ١/٢٤٦.

وقال المبرد (٢٨٦هـ): «إن من حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاضدة شكلها، وأن تقرب البعيد، وتحذف منها الفضول...

فإن استوى هذا في الكلام المنثور والكلام المرصوف المسمى شعراً فلم يفضل أحد القسمين صاحبه، فصاحب الكلام المرصوف أحمد، لأنه أتى بمثل ما أتى به صاحبه، وزاد وزناً وقافية، والوزن يحمل على الضرورة، والقافية تضطر إلى الحيلة.

وبقيت بينهما واحدة، ليست مما توجد بعد استماع الكلام منهما، ولكن يرجع إليهما عند قولهما، فينظر أيهما أشد على الكلام اقتداراً وأكثر تسمحاً، وأقل معاناة، وأبطأ معاسرة، فيعلم أنه المقدم»[١].

ووازن بين قوله صلى الله عليه وسلم: «وكفى بالسلامة داء»، وما ماثله من أقوال شعرية ونثرية وقال: «فانظر إلى هذا الكلام الذي لا زيادة فيه ولا نقصان، لا يطول المعنى ولا يقصر عنه، وانظر إلى فخامته وجزالته يقول: كفى بالسلامة داء. فأي كلام أوعظ، أو زجر في القلب أوقر؟ إن هذا الكلام ليجل عن أن يبلغه وصف، أو يحيط بكنهه قول»[٢].

وقال ابن المعتز (٢٩٦هـ): «البلاغة بلوغ المعنى، ولما يطل سفر الكلام»[٣].

وغير خاف أن هذه الأقوال وغيرها كانت قد أوضحت مفهوم البلاغة إيضاحاً تاماً وإن لم تعن بصياغة حد جامع مانع لها.

والغريب أن يضيف إسحاق بن وهب (٣٣٧هـ) إلى قول المبرد (فصاحة

---

(١) البلاغة: ص ٥٩ ــ ٦٠.

(٢) نفسه: ص ٦٦.

(٣) العمدة: ١/٢٤٦، التمثيل والمحاضرة: ص ١٥٨، وفيه: أن تبلغ المعنى ولم يطل سفر الكلام.

اللسان) ليجعل منه حداً للبلاغة، وكأن كل من سبقه لم يفطن إليه فيقول: «وقد ذكر الناس البلاغة، ووصفوها بأوصاف لم تشتمل على حدها، وذكر الجاحظ كثيراً مما وصفت به، وكل وصف منها يقصر عن الإحاطة بحدها. وحدها عندنا: القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام، وحسن النظام، وفصاحة اللسان.

وإنما أضيف إلى الإحاطة بالمعنى اختيار الكلام، لأن العامي قد يحيط قوله بمعناه الذي يريد، إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله، فلا يكون موصوفاً بالبلاغة.

وزدنا فصاحة اللسان لأن الأعجمي واللحان قد يبلغا مرادهما بقولهما فلا يكونان موصوفين بالبلاغة.

وزدنا حسن النظام لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن، الآتي على المعنى ولا يحسن ترتيب ألفاظه، وتصير كل واحدة مع ما يشاكلها، فلا يقع ذلك موقعه»[1].

مع أن المبرد قبله بنصف قرن أو يزيد كان قد قال: إن من حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم. فليس له فيه غير فصاحة اللسان، التي هي من قبيل تحصيل الحاصل، فما ذهب أيٌّ من المتحدثين عن البلاغة إلى أن غير الفصيح يمكن أن يكون بليغاً، وقد نبه إلى هذا الجاحظ في إيضاحه لما عناه العتابي بقوله: كل من أفهمك حاجته فهو بليغ[2].

ومهما يكن من شيء، فإن قوله هذا إنما يبرز لنا عناية قسم من البلغاء والبلاغيين بالحدود والتعريفات في وقت مبكر خلافاً لما كنا نعهده.

وقال الرماني (٣٨٦هـ):

---

(١) البرهان: ص ١٦٣.

(٢) انظر في هذا البحث: ص ٢٧ ــ ٢٨.

«. . . وليست البلاغة إفهام المعنى لأنه قد يفهم المعنى متكلمان أحدهما بليغ والآخر عيي، ولا البلاغة أيضاً بتحقيق اللفظ على المعنى، لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غث مستكره، ونافر متكلف.

وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ. فأعلاها طبقة ــ في الحسن ــ بلاغة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة للقرآن خاصة وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب والعجم كإعجاز الشعر المفحم، فهذا معجز للمفحم خاصة، كما أن ذلك معجز للكافة»[1].

وقال الخطابي (٣٨٨هـ):

«. . . فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل. وهذه أقسام الكلام المحمود، دون الهجين المذموم. . . واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمَّناً أصح المعاني. . .

ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات، هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به. . .

ولم نقتصر فيما اعتمدنا من البلاغة لإعجاز القرآن على مفرد الألفاظ التي منها يتركب الكلام، دون ما يتغير منه من ودائعه التي هي معانيه، وملابسه التي هي نظوم تأليفه. . .»[2].

وقال أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ): «البلاغة من قولهم: بلغت الغاية: إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري. ومبلغ الشيء: منتهاه. والمبالغة في الشيء: الانتهاء إلى غايته.

فسميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه.

---

(١) النكت؛ ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص ٦٩.

(٢) بيان إعجاز القرآن؛ ضمن الرسائل ذاتها: ص ٢٣ ــ ٣٢.

وسميت البلغة بلغة لأنك تتبلغ بها، فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضاً. ويقال الدنيا بلاغ: لأنها تؤديك إلى الآخرة. والبلاغ أيضاً: التبليغ، في قول الله عز وجل: ﴿هذا بلاغ للناس﴾، أي: تبليغ، ويقال: بلغ الرجل بلاغة: إذا صار بليغاً، كما يقال: نبل نبالة: إذا صار نبيلاً. وكلام بليغ وبلغ ــ بالفتح ــ كما يقال: وجيز ووجز، ورجل بلغ ــ بالكسر ــ: يبلغ ما يريد، وفي مثل لهم: «أحمق بلغ». ويقال: أبلغت في الكلام إذا أتيت بالبلاغة فيه. كما تقول: أبرحت إذا أتيت بالبرحاء، وهو الأمر الجسيم.

والبلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم. فلهذا لا يجوز أن يسمى الله جل وعز بأنه بليغ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام. وتسميتنا المتكلم بأنه بليغ توسع. وحقيقته أن كلامه بليغ، كما تقول: فلان رجل محكم، وتعني أن أفعاله محكمة. قال الله تعالى: ﴿حكمة بالغة﴾ فجعل البلاغة من صفة الحكمة، ولم يجعلها من صفة الحكيم، إلا أن كثرة الاستعمال، جعلت تسمية المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة، كما أنها جعلت تسمية المزادة راوية كالحقيقة، وكان الراوية حامل المزادة، وهو البعير وما يجري مجراه.

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له».

وقد اضطرب أبو هلال أيما اضطراب في التمييز بين البلاغة والفصاحة أو مقارنتهما ببعضهما فهو بعد أن أرجعهما إلى معنى واحد مع اختلاف أصليهما أشار إلى اختلافهما فقال: «فعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى.

ومن الدليل أن الفصاحة تتضمن اللفظ، والبلاغة تتناول المعنى، أن الببغاء يسمى فصيحاً ولا يسمى بليغاً، إذ هو مقيم الحروف، وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه. وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً، إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره ولا فج،

ولا متكلف وخم. ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف.

وشهدت قوماً يذهبون إلى أن الكلام لا يسمى فصيحاً، حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة وشدة وجزالة...

وقالوا: وإذا كان الكلام يجمع نعوت الجودة، ولم يكن فيه فخامة وفضل جزالة سمي بليغاً ولم يسم فصيحاً»[1].

وهذا الذي انتهى إليه غريب وأغرب من غريب بعد الذي قاله في فصاحة الببغاء، واختصاص الفصاحة بإقامة الحروف أو حصرها بها، وجعل الفصاحة بعد هذا أخص من البلاغة، وأعلى منها مرتبة. وهو ما لم نقف عليه عند غيره، ولا يعفيه أنه في هذا ناقل، لكونه لم يسم هؤلاء الذين نقل عنهم، ولم يعقب على قولهم بشيء، غير ما مثل به من نصوص لا شك في فصاحتها وبلاغتها، فقال: «وأنشدنا أبو أحمد عن أبي بكر الصولي لإبراهيم بن العباس:

تمر الصّبا صفحاً بساكنة الغضا ... ويصدع قلبي أن يهب هبوبها
قريبة عهد بالحبيب وإنما ... هوى كلّ نفس حيث حلّ حبيبها

فالبيت الأول فصيح وبليغ، والبيت الثاني بليغ وليس بفصيح. واستدلوا على صحة هذا المذهب بقول العاص بن عدي: الشجاعة قلب ركين، والفصاحة لسان رزين. واللسان ها هنا: الكلام، والرزين: الذي فيه فخامة وجزالة»[2]. مع أن البيت الثاني لا يقل فصاحة عن البيت الأول، ورقته لا تخرجه عن الفصاحة وإلا لكان كل كلام رقيق غير فصيح، فلا أدري كيف يأتي بمثل هذا الرأي الفج ويعرضه، ويسكت عنه، من غير أن يعقب عليه بشيء؟ مع أنه خصص الفصول الثلاثة الأولى من كتابه للحديث عن البلاغة والفصاحة، الأول: «في الإبانة عن موضوع البلاغة في اللغة، وما يجري معه من

(١) الصناعتين: ص ٦ ــ ٨.
(٢) نفسه: ص ٩.

تصريف لفظها، والقول في الفصاحة وما يتشعب منه»[1]. والثاني: «في الإبانة عن حد البلاغة»[2]. والثالث: «وهو القول في تفسير ما جاء عن الحكمة في حدود البلاغة»[3]. فقال في الإبانة عن حد البلاغة: «فنقول: البلاغة: كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن.

وإنما جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطاً في البلاغة، لأن الكلام إذا كانت عبارته رثة ومعرضه خلقاً لم يسم بليغاً، وإن كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى»[4]. وأوضح فيه قول العتابي بمثل ما أوضحه الجاحظ من قبل، إن لم يكن هو إياه بأكثر لفظه ومعناه[5]. واحتج للحد الذي ذكره قائلاً:

«ومما يؤيد ما قلنا من أن البلاغة إنما هي إيضاح المعنى وتحسين اللفظ قول بعض الحكماء: البلاغة تصحيح الأقسام واختيار الكلام إلى غير ذلك مما سنذكره ونفسره في هذا الباب إن شاء الله.

وقال محمد بن الحنفية رضي الله عنه: البلاغة قول تضطر العقول إلى فهمه بأسهل العبارة، فقوله: تضطر العقول إلى فهمه عبارة عن إيضاح المعنى، وقوله: بأسهل العبارة تنبيه على تسهيل اللفظ وترك تنقيحه»[6].

وأكد في الفصل الثالث ما ذكره من حدها في الفصل الثاني وأورد أقوالاً غير قليلة فيها وتولى شرحها والتمثيل لها مع ما في طائفة منها من إطناب، فجاء هذا الفصل أطول الفصول الثلاثة.

ولعل من الإنصاف أن نشير إلى أنه لم يقصر الفصاحة أو البلاغة على الجزالة، بل صرح في هذا الفصل بما كنا ننتظر أن يصرح به هناك إثر القول

---

(١) و(٢) و(٣) الصناعتين: ص ٦، ١٠، ١٤.
(٤) نفسه: ص ١٠.
(٥) نفسه: ص ١٠ ــ ١١.
(٦) نفسه: ص ١٢.

الذي ساقه. فقال هنا: «وأبلغ من هذه المنزلة أن يكون في قوة صائغ الكلام، أن يأتي مرة بالجزل وأخرى بالسهل، فيلين إذا شاء، ويشتد إذا أراد، ومن هذا الوجه فضلوا جريراً على الفرزدق، وأبا نواس على مسلم»[1].

كما أنه أورد أقوالاً لم أقف عليها عند من سبقه، منها ما قد عزاه لقائله، ومنها ما لم يعزه لقائل بعينه، من هذه قوله:

«قال بعض الحكماء: البلاغة قول يسير، يشتمل على معنى خطير. وهذا مثل قول الآخر: البلاغة حكمة تحت قول وجيز، وقول الآخر: البلاغة علم كثير في قول يسير»[2].

«وكما قال بعضهم: البلاغة صواب، في سرعة جواب، والعي إكثار في إهذار، وإبطاء يردفه أخطاء»[3].

«وقال العربي: البلاغة التقرب من المعنى البعيد، والتباعد من حشو الكلام، وقرب المأخذ، وإيجاز في صواب، وقصد إلى الحجة، وحسن الاستعارة».

ومثله قول الآخر: البلاغة تقريب ما بعد من الحكمة بأيسر الخطاب...

والرواية الصحيحة أن العربي قال: البلاغة التقرب من المعنى البعيد. ولكن رأيته في بعض أصولي، كما ذكرته قبل، فأوردته ها هنا وفسرته على ما رأيته في الأصل»[4].

غير أنه نقل عن جعفر بن يحيى في البلاغة قائلاً:

«وقال جعفر بن يحيى: البلاغة أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه من الشركة، ولا تستعين عليه بطول الفكرة، ويكون سليماً من

---

(١) الصناعتين: ص ٢٤.

(٢) نفسه: ص ٣٧.

(٣) نفسه: ص ٤٣.

(٤) نفسه: ص ٤٧ ــ ٤٨.

التكلف، بعيداً من سوء الصنعة، برياً من التعقيد، غنياً عن التأميل»[1]. وتولى تفسيره مع أن الجاحظ كان قد نقل قوله هذا في معنى البيان، وليس في معنى البلاغة، فقال: «وقال ثمامة: قلت لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ قال: . . . »[2].

ومهما يكن من شيء، فقد بذل الرجل جهداً فيما حد به البلاغة، وجاء به من حدودها الكثيرة المعزوة لأصحابها وغير المعزوة، وفسر غير قليل مما قيل فيها وأوضح المراد بها، حتى إن من الباحثين المعاصرين من آثر أن يبدأ الحديث عن البلاغة بحديثه، محقاً في هذا أو غير محق فيه[3].

وقال عبدالكريم النهشلي القيرواني (٤٠٣هـ): «وإنما سميت البلاغة بلاغة لإبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع»[4].

وعنون الثعالبي (٤٢٩هـ) الفصل الرابع والخمسين من كتابه المبهج بعنوان: «في ذكر البلاغة والبلغاء، ووصف الكلام البارع»[5]، وسأقتصر أولاً على إيراد النصوص، التي ذكر فيها ذكر البلاغة والبلغاء صراحة، في هذا الفصل وغيره من فصول هذا الكتاب، لقوله في مقدمته: «. . . وبعد، فهذا كتاب عولت فيه على خواطري لا على دفاتري، وعلى قولي لا على منقولي، وعلى فكري لا على ذكري. وجلوته في معرض المبتدع المخترع، لا المبتذل المفترع. . . »[6]، وألحق بها بعد ذلك، النصوص التي وردت في كتبه الأخرى. فجاء في نصوص الفصل قوله:

«أبلغ الكلام ما حسن إيجازه، وقل مجازه، وكثر إعجازه، وناسبت

---

(١) الصناعتين: ص ٤٢.
(٢) البيان والتبيين: ١/١٠٦.
(٣) معجم البلاغة العربية: ١/٩١.
(٤) الممتع: ص ٣١١.
(٥) المبهج: ص ٤٤.
(٦) نفسه: ص ٢.

صدوره أعجازه. البليغ من إذا رمى هدف البلاغة أصاب، وإذا استدر سحاب الصواب صاب.

البليغ من يبلغ الأغراض البعيدة بالألفاظ القريبة.

البليغ من يتجنب الإغراب في الإعراب، ويترك التوعير والتقعير في الخطاب.

ألفاظ البليغ حالية، وألفاظ العيي خالية.

كلام البلغ معسول، وكلام العيي مغسول.

البليغ من فوائده موارد، وشوارده ونوادره بوادر.

البليغ من يجتبي من الألفاظ أسرارها، ويجتني من المعاني ثمارها.

كلام البليغ في حلة من الحلاوة، وحلية من الطلاوة.

كلام البليغ فصوص مصفوف.

كلام البليغ فصول مدبجة، وكلام العيي فضول مثبجة.

البليغ إذا نطق طبق المفصل، وإذا كتب نسق الدر المفصل»[1].

وقال في فصل آخر منه:

«البليغ من إذا تكلم أضحك القطوب، وإذا خطب دفع الخطوب»[2].

وجاء بأقوال في حديثه عن الكتاب والبلغاء في كتابه التمثيل والمحاضرة تحت عنوان «من كتاب المبهج» مع أن منها ما لم يكن ــ كذلك ــ في المبهج وأكثرها لم يرد لها ذكر في المبهج بأي شكل من الأشكال. فمما ورد على نحو مغاير لما في المبهج قوله: «البليغ من يحوك الكلام على حسب الأماني، ويخيط الألفاظ على قدود المعاني»[3].

---

(١) المبهج: ص ٤٤.

(٢) نفسه: ص ٤٧.

(٣) التمثيل والمحاضرة: ص ١٥٧.

مع أنه في المبهج: «الكاتب» بدلاً من «البليغ»[1]، ومثل ما في المبهج في النسخة «أ» من كتاب التمثيل والمحاضرة ذاته، كما ذكر محققه الفاضل، غير أنه ثبت في المتن لفظ البليغ[2]. ويكاد يكون كل ما جاء به من نصوص هذا القسم ـ بعد هذا النص ـ ليس من كتاب المبهج لعدم وجودها فيه، ولأن أكثرها جاءت معزوة لغيره خلافاً لما صرح به في المبهج، ولاختلاف النهج الذي انتهجه هنا عما انتهجه في المبهج. فقد نسب إلى أبـي عبدالله وزير المهدي أنه قال: «البلاغة ما فهمته العامة، ورضيته الخاصة»[3]، وقال: قال غيره: «أبلغ الكلام ما سبق معناه لفظه»[4]. ونسب إلى ابن المعتز أنه قال: «البلاغة أن تبلغ المعنى، ولم تطل سفر الكلام»[5].

وجاء بعبارة: «خير الكلام ما كان لفظه فحلاً، ومعناه بكراً»[6] مغفلة، وكذلك العبارة: «البلاغة ما صعب على التعاطي، وسهل على الفطنة»[7].

والذي يبدو لي أن الثعالبـي لم يرد بقوله: «من كتاب المبهج» غير الأقوال الثلاثة الأولى التي جاءت بين قوله هذا والبيتين اللذين عزاهما إلى أبـي الفتح وتهيأ للمحقق الفاضل أنهما جميعاً من كتاب المبهج[8]. ومهما يكن من شيء فإن ما قاله أكثر مما نقله، وإن لم يكن يرمي في الذي قاله إلى وضع حد جامع مانع بقدر ما أراده من صياغة الأفكـار والمفاهيم التي وقف عليها وتمثلها من أقوال غيره، والافتنان في صيـاغتها افتناناً يعرب عن مكانة البلاغة ونفاستها.

---

(١) انظر: المبهج.
(٢) التمثيل والمحاضرة: ص ١٥٧.
(٣) نفسه: ص ١٥٨.
(٤) الموضع نفسه.
(٥) الموضع نفسه.
(٦) الموضع نفسه، مع أن الثعالبـي نفسه كان قد عزاه إلى عبدالحميد الكاتب في الإعجاز والإيجاز: ص ١١١.
(٧) الموضع نفسه.
(٨) نفسه: ص ١٥٧.

ولقد خصص ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ) باباً للبلاغة، جاء فيه بكثير مما قيل فيها، منسوباً وغير منسوب، ومما جاء فيه قوله:

«. . . وسئل بعض البلغاء: ما البلاغة؟ فقال: قليل يفهم، وكثير يسأم.

وقال آخر: البلاغة إجاعة اللفظ، وإشباع المعنى.

وسئل آخر، فقال: معان كثيرة، في ألفاظ قليلة.

وقيل لأحدهم: ما البلاغة؟ فقال: إصابة المعنى وحسن الإيجاز.

وسئل بعض الأعراب: من أبلغ الناس؟ فقال: أسهلهم لفظاً، وأحسنهم بديهة»[1].

وقال: «وقيل لبعضهم: ما البلاغة؟ فقال: إبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع، ولذلك سميت بلاغة»[2].

وقال آخر: البلاغة أن تفهم المخاطب بقدر فهمه، من غير تعب عليك.

وقال آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل.

وقيل: البلاغة حسن العبارة مع صحة الدلالة.

وقيل: البلاغة أن يكون أول كلامك يدل على آخره، وآخره يرتبط بأوله.

وقيل: البلاغة القوة على البيان، مع حسن النظام.

. . . . . .

وقالوا: البلاغة ضد العي، والعي: العجز عن البيان.

. . . . . .

---

(١) العمدة: ١/٢٤٢.

(٢) نفسه: ١/٢٤٤. وهو لعبد الكريم النهشلي، انظر: «الممتع» له: ص ٣١١، وهذا البحث: ص ٤٣.

وقيل لبعض الجلة: ما البلاغة؟ فقال: تقصير الطويل، وتطويل القصير ـ يعني بذلك القدرة على الكلام»[1].

ونقل عن عبدالله بن محمد بن جميل المعروف بالباحث:

«البلاغة الفهم والإفهام، وكشف المعاني بالكلام، ومعرفة الإعراب، والاتساع في اللفظ، والسداد في النظم، والمعرفة بالقصد، والبيان في الأداء، وصواب الإشارة، وإيضاح الدلالة، والمعرفة بالقول، والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار.

قال: وكل هذه الأبواب محتاج بعضها إلى بعض، كحاجة بعض أعضاء البدن إلى بعض، لا غنى لفضيلة أحدها عن الآخر. فمن أحاط معرفة بهذه الخصال فقد كمل كل الكمال، ومن شذ عنه بعضها لم يبعد عن النقص بما اجتمع فيه منها.

وقال: البلاغة تخير اللفظ في حسن الإفهام»[2].

واختتم الباب بقوله: «وقد تكرر في هذا الباب من أقاويل العلماء ما لم يخف عني ولا أغفلته، لكن اغتفرت ذلك لاختلاف العبارات.

ومدار هذا الباب كله على أن البلاغة: وضع الكلام موضعه من طول أو إيجاز مع حسن العبارة.

ومن جيد ما حفظته قول بعضهم: «البلاغة شد الكلام معانيه وإن قَصُر، وحسن التأليف وإن طال»[3]. هذا فضلاً عن الأقوال الكثيرة التي جاء بها منسوبة إلى أصحابها وأخذت أماكنها في هذا البحث بحسب وفياتهم، ومنها ما أخذه عن الكتب التي سبقته وعاصرته، ومنها ما انفرد بإيرادها مع قدمها.

---

(١) العمدة: ١/٢٤٥.

(٢) نفسه: ١/٢٤٧.

(٣) نفسه: ١/٢٥٠. وقد انفرد الحصري بعزو القول إلى العتابي. انظر: زهر الآداب: ١/١٢٧، وهذا البحث: ص ٤٩.

ولقد بلغ من كثرة ما قيل في البلاغة أن الأقوال في وصفها على ألسنة ذوي الصناعات المختلفة، فقال الحصري (٤٥٣هـ) تحت عنوان: «أوصاف بليغة في البلاغات على ألسنة أقوام من أهل الصناعات:

تجمع قوم من أهل الصناعات فوصفوا بلاغاتهم من طريق صناعاتهم وذكر ما قاله الجوهري، والعطار، والصائغ، والصيرفي، والحداد، والنجار، والنجاد، والماتح، والخياط، والصباغ، والحائك، والبزاز، والرائض، والجمال، والمخنث، والخمار، والفقاعي، والطبيب، والكحال. ويكفي الوقوف على ما ذكر فيه لفظ البلاغة وما اشتق من مادتها اللغوية صراحة كقول الخياط: البلاغة قميص.. فجربانه(*) البيان، وجيبه المعرفة، وكماه الوجازة، ودخاريصه(**) الإفهام، ودروزة الحلاوة، ولابس جسده اللفظ، وروحه المعنى... وقال الجمال: البليغ من أخذ بخطام كلامه، فأناخه في مبرك المعنى، ثم جعل الاختصار له عقالاً، والإيجاز له مجالاً، فلم يند عن الآذان ولم يشذ عن الأذهان...

وقال الخمار: أبلغ الكلام ما طبخته مراجل العلم، وصفاه راووق(***) الفهم، وضمته دنان الحكمة، فتمشت في المفاصل عذوبته، وفي الأفكار رقته، وفي العقول حدته...

ثم قال: أجمعوا كلهم على أن أبلغ الكلام ما إذا أشرقت شمسه انكشف لبسه، وإذا صدقت أنواؤه اخضرت أحماؤه»[1].

وضمن كتابه فصلاً آخر بعنوان «فقر في وصف البلاغة لغير واحد»[2]. ونسب فيه إلى عبدالحميد بن يحيى قوله: «البلاغة تقرير المعنى في الأفهام من

(*) جربانه: جيبه.

(**) دخاريصه: ما يوصل به للتوسعة.

(***) الراووق: المصفاة.

(١) زهر الآداب: ١/١٢٣ ـ ١٢٦.

(٢) نفسه: ١/١٢٦.

أقرب وجوه الكلام»[1]، وإلى العتابي أنه قال: «البلاغة مد الكلام بمعانيه إذا قصر، وحسن التأليف إذا طال». وجاء بأقوال أخرى غير قليلة.

كما أنه أورد فصلاً بعنوان: «من كلام أهل العصر في صفة البلاغة والبلغاء»[2] من غير ما عزو، صدره بما ذهب إليه الثعالبي، لا الرماني كما وهم المحقق الفاضل، وهو قوله: «أبلغ الكلام ما حسن إيجازه، وقل مجازه، وكثر إعجازه، وتناسبت صدوره وأعجازه»[3]. ومما جاء في هذا الفصل قولهم:

«ليست البلاغة أن يطال عنان القلم أو سنانه، أو يبسط رهان القول وميدانه، بل هي أن يبلغ أمد المراد بألفاظ أعيان، ومعان أفراد، من حيث لا تزيِّد على الحاجة ولا إخلال يفضي إلى الفاقة.

البلاغة ميدان لا يقطع إلا بسوابق الأذهان، ولا يسلك إلا ببصائر البيان...»[4].

ووقف ابن سنان الخفاجي على عدد من حدود البلاغة، ومع عدم اقتناعه بصلاحية أي منها لأن يكون حداً لها، فإنه لم يحاول وضع الحد الذي يرتضيه فقال:

«وقد حد الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلائم، وليست بالحدود الصحيحة، فمن ذلك قول بعضهم: لمحة دالة. وهذا وصف من صفاتها فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها، فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلامٍ يتلفظ به تحت هذا الحد.

وكذا قال آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل، لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه... والحدود لا يحسن

---

(١) زهر الآداب: ١/١٢٧.

(٢) نفسه: ١/١٢٨.

(٣) زهر الآداب: ص ١٢٨، وهو للثعالبي في المبهج: ص ٤٤.

(٤) الموضع نفسه.

فيها التأول وإقامة المعاذير، وغرابة ألفاظ تدل على المقصود، لأنها مبنية على الكشف الواضح، موضوعة للبيان الظاهر، والغرض بها السلامة من الغامض، فكيف يوقع في غامض بمثله.

وكذلك قول الآخر: البلاغة أن تصيب فلا تخطىء، وتسرع فلا تبطىء لأن هذا يصلح لكل الصنائع، وليس بمقصور على صناعة البلاغة وحدها. ثم إنما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ، فجعل جواب السائل نفس سؤاله. وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل.

وقول من قال: البلاغة اختيار الكلام، وتصحيح الأقسام. لأن هذين إنما سئلا عن حد يبين الكلام المرفوض من المختار، والخطأ من الصواب ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً، ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً، فأحالا على ما السؤال فيه باق، وعدم العلم معه موجود وحاصل.

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو»[1].

وهذا الذي ذهب إليه صحيح، غير أن قائلي هذه الأقوال بالذات لم يذهب أي منهم إلى أن ما قاله إنما هو الحد الجامع المانع للبلاغة. مع أن غير واحد ممن سبقه كان قد نص صراحة على أن ما قاله في البلاغة إنما هو حدها، الذي أراده لها وعلل ألفاظه، كإسحاق بن وهب مثلاً. فأقوال هؤلاء أولى بمناقشتها من الأقوال التي ناقشها. ولقد تجنب أن يتولى وضع حد لها.

أما الشيخ عبدالقادر الجرجاني (٤٧١هـ) فقد أوضح ما كان آثره الجاحظ من الأقوال في البلاغة من غير ما إشارة للجاحظ، فقال:

«... فإن قلت: فيجب ــ على هذا ــ أن يكون التعقيد والتعمية وتعمد ما يكسب المعنى غموضاً مشرفاً له، وزائداً في فضله، وهذا خلاف ما عليه الناس، ألا تراهم قالوا: خير الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسبق من

---

(١) سر الفصاحة: ص ٦٠ ــ ٦١.

لفظه إلى سمعك؟ فالجواب: إني لم أرد هذا الحد الزائد من الفكر والتعب، وإنما أردت القدر الذي يحتاج إليه في نحو قوله:

* فإن المسك بعض دم الغزال *

فإنما أرادوا بقولهم: «ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك» أن يجتهد المتكلم في ترتيب اللفظ وتهذيبه، وصيانته من كل ما أخل بالدلالة، وعاق دون الإبانة، ولم يريدوا أن خير الكلام ما كان غفلاً، مثل ما يتراجعه الصبيان، ويتكلم به العامة في السوق.

هـذا، وليس إذا كان الكلام في غاية البيان، وعلى أبلغ ما يكون من الوضوح أغناك ذاك عن الفكرة، إذا كان المعنى لطيفاً، فإن المعاني الشريفة اللطيفة لا بد فيها من بناء ثان على أول، ورد تال إلى سابق. . .»[1].

وخصص فصلاً للبلاغة والفصاحة، غير أنه لم يكن فيه معنياً بالانتهاء إلى وضع حد لأي منهما، وإنما كان معنياً بوضع اليد على سبب المزية، والفضل في الكـلام البليغ أو الفصيـح، فقال: «. . . وفي تحقيق القـول على البـلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفـوا لهم عن ضمائـر قلوبهم.

ومن المعلوم أنه لا معنى لهذه العبارات، وسائر ما يجري مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين، وآنق وأعجب، وأحق أن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب وأولى بأن تطلق لسان الحمد، وتـطيل رغم الحاسد، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي

---

(١) أسرار البلاغة: ص ١٢٧، ١٣٢ ــ ١٣٣.

أصح لتأديته، ويختار اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له وأحرى أن يكسبه نبلاً، ويظهر فيه مزية. . .»[1].

وتحدث محمد بن حيدر البغدادي (٧١٥هـ) عن البلاغة قائلاً:

«والبلاغة ليست ألفاظاً فقط، ولا معاني فحسب، بل هي ألفاظ يعبر بها عن معان، ولكن ليس كما اتفق، ولا كيفما وقع، لأن ذلك لو جرى هذا المجرى لكان أكثر الناس بليغاً. . . ولهذا السبب قال بعضهم في وصف كاتب بليغ: إن أخذ شبراً كفاه، وإن تناول طوماراً أملاه. يذهب بهذا القول إلى أن البليغ يحتاج في موضع إلى الإطالة والإسهاب، كما يحتاج في آخر إلى الاختصار والإيجاز، إلا أن أكثر ما هو عليه الناس في البلاغة: أنها الاختصار، وتقريب المعنى بالألفاظ القصار، حتى إذا سئل بعض الناس عن البلاغة فقال: هي لمحة دالة. وهذا مذهب العرب وعادتهم في العبارة، فإنهم يشيرون إلى المعنى بأوحى إشارة، ويستحبون أن تكون الألفاظ أقل من المعاني في المقدار والكثرة»[2].

وحشر ابن منقذ (٥٨٤هـ) كثيراً مما قيل في تجويد الكلام وتحسينه، في باب التهذيب والترتيب من كتابه، فقال: «. . . وليكن كلامك سلساً من التكلف، بريئاً من التعسف، وليحط لفظك بمعناك، ويشتمل على مغزاك، فإن البلاغة سرعة جواب في صواب، وأن تقول فلا تبطىء، وتصيب فلا تخطىء. والعي إكثار في إعذار، وإبطاء في إخطاء. . وقدر اللفظ على قدر المعنى، لا زائداً ولا ناقصاً، كما قيل في مدح بعض الكتاب: كأن ألفاظه قوالب معانيه. وقيل في آخر: كان إذا أخذ شبراً كفاه، وإن أخذ طوماراً ملاه. واستعمل التطويل في مكانه، والتقصير في مكانه. . . واعلم أن خير الكلام المطمع الممنع، وأحسنه ما قل ودل، وجل ولم يمل. . .»[3].

---

(١) الدلائل: ص ٣٥.

(٢) قانون البلاغة: ص ٢٣ ــ ٢٤.

(٣) البديع: ص ٢٩٧ ــ ٢٩٨.

وذهب الرازي (٦٠٦هـ) إلى أن البلاغة: «بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه، مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة المملة»[١].

وقال السكاكي (٦٢٦هـ): «البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها. ولها ــ أعني البلاغة ــ طرفان أعلى وأسفل متباينان تبايناً لا يتراءى له ناراهما، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدىء البلاغة وهو القدر الذي إذا أنقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى، وما يقترب منه»[٢].

وقال ابن الأثير (٦٣٧هـ): «أما البلاغة فإن أصلها ــ في وضع اللغة ــ من الوصول والانتهاء، يقال: بلغت المكان: إذا انتهيت إليه، ومبلغ الشيء: منتهاه، وسمي الكلام بليغاً من ذلك، أي أنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية.

والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني، وهي أخص من الفصاحة، كالإنسان من الحيوان، فكل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنساناً، وكذلك يقال: كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً.

ويفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام، وهو أنها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإن اللفظة لا يطلق عليها اسم البلاغة ويطلق عليها اسم الفصاحة، إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن، وأما البلاغة فلا يوجد فيها، لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاماً»[٣].

---

(١) نهاية الإيجاز: ص ٩.

(٢) المفتاح: ص ٢٢٠ ــ ٢٢١.

(٣) المثل السائر: ١/١١٨ ــ ١١٩.

وقال الصفدي (٧٦٤هـ) معقباً على هذا بقوله: (أقول: قد ادعى أن هذا الفارق الثاني غير الأول، وهو هو بعينه ومينه. فإنه أراد أولاً: كل كلام فصيح يطلق عليه أنه بليغ ولا ينعكس(*). ومعنى هذا إذا قلنا:

* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *

فإن هذا الكلام بليغ باعتبار أن معناه بلغ في صوغ تركيبه إلى حد له توفية بتمام المراد، وفصيح باعتبار بيان مفرداته وحسنها وعذوبتها في السمع، وإذا فككنا هذا التركيب، وأخذنا كل فرد من ألفاظه، كان كل فرد فصيحاً ولا يكون بليغاً لعدم التركيب في المعنى، فكانت الفصاحة أعم من البلاغة لأنها وجدت في الأفراد والتركيب، وكانت البلاغة أخص لكونها لا تتناول إلا المركب فقط، فحيث وجدت البلاغة مع عذوبة الألفاظ وجدت الفصاحة ولا ينعكس. فصح أن البلاغة كالإنسانية في خصوصها، والفصاحة كالحيوانية في عمومها. وهذا المعنى موجود بعينه في الفارق الثاني الذي أبداه، فإنه قال: إن البلاغة لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب...)[1] إلى آخره.

والحق أن الحديث عن اللفظة المفردة وما يمكن أن تنعت به غير الحديث عن جملة الكلام المركب من تلك الألفاظ ومعناه، وإن انتهى الحديث في كليهما إلى عموم الفصاحة وخصوص البلاغة.

وأما ابن أبي الأصبع (٦٥٤هـ) فقد ذهب ـ في حسن البيان ـ إلى القول: «... وحقيقة حسن البيان إخراج المعنى في أحسن الصور الموضحة له وإيصاله إلى فهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها، فإنه عين البلاغة...»[2].

وذهب التنوخي (حوالي ٦٩٧هـ) في البلاغة مذهباً لا يخلو من غرابة بعد

(*) أخطأ الصفدي في نقل عبارة ابن الأثير هذه، وصوابها: كل كلام بليغ فهو فصيح، وليس كل فصيح بليغاً. وقد نقلها هو صواباً في النص ذاته.

(١) نصرة الثائر: ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) بديع القرآن: ص ٢٠٤.

ذكره لمعناها اللغوي فقال: «. . . ومعنى البلاغة انتهاء الشيء إلى غايته المطلوبة. . . والبلاغة تتعلق بالمعنى فقط، وهو أن يبلغ المعنى من نفس السامع مبلغه، ومما يعين على ذلك الفصاحة في كلام العرب، لا أن الفصاحة من أجزاء البلاغة، فإن الأعجمي إذا كلم الأعجمي، فبلغ منه المعنى مبلغه كان كلامه بليغاً، ووصف بالبلاغة، وليس من كلام العرب»[1].

فإن أراد بقوله: «وليس من كلام العرب» أن الأعجمي كلم صاحبه الأعجمي بلغتهما الأعجمية وبلغ منه ما بلغ، فقد فاته أن الحديث عن البلاغة العربية لا بلاغة اللغات الأخرى، وإن أراد أنه كلم صاحبه بكلام عربي، مشوب بالعجمة التي عد معها أنه ليس من كلام العرب، فالمتحدث بليغ أيضاً في نظر صاحبه الأعجمي وأمثاله لا غير، فهو ليس ببليغ ولا فصيح في نظر العرب فلا وجه للاحتجاج به وبكلامه على العرب والعربية وبلاغتهما، وقد أوضح الجاحظ من قبل ما كان قد عناه العتابي بقوله: كل من أفهمك حاجته فهو بليغ. بل لقد ذهب أبو النجم العجلي إلى وصف الحمار بالفصاحة في آذان الأتن مع أنه أعجم عند الناس، فقال:

* أعجَمَ، في آذانها فصيحا[2] *

فلا أدري أي وجه للاحتجاج على العرب فيما اشترطوه في فصاحة كلامهم وببلاغته بكلام الأعجمي للأعجمي، بلغتهما أو بالعربية المشوبة الملحونة؟؟

ولقد ذهب شهاب الدين محمود الحلبي (٧٢٥هـ) إلى مثل ما ذهب إليه الرازي في البلاغة فقال: «البلاغة أن يبلغ المتكلم بعبارته كنه مراده، في إيجاز بلا إخلال، وإطالة من غير إملال»[3].

---

(١) الأقصى القريب: ص ٣٣.

(٢) اللسان: مادة (فصح).

(٣) حسن التوسل: ص ١٠٣.

وذهب إلى مثل هذا شهاب الدين النويري (٧٣٣هـ) من غير ما إشارة للإطالة وما اشترط فيها، فقال: «فأما البلاغة فهي أن يبلغ الرجل بعبارته كنه ما في نفسه. ولا يسمى البليغ بليغاً إلا إذا جمع المعنى الكثير في اللفظ القليل، وهو المسمى إيجازاً...»[١].

وأورد كثيراً مما قيل في البلاغة، وأخطأ في نسبة غير قليل مما أورده منها منسوباً[٢].

ومع أن القزويني (٧٣٩هـ) ملخص لمفتاح العلوم للسكاكي فقد ذهب إلى غير ما انتهى إليه السكاكي، حيث قال: «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وهو مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع الغبي. ولكل كلمة مع صاحبتها مقام. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب. فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً. ولها طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل وهو ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه التحق ــ عند البلغاء ــ بأصوات الحيوانات، وبينهما مراتب كثيرة، وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام.

وفي المتكلم: ملكة يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ. فعلم أن كل بليغ فصيح، ولا عكس، وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الفصيح من غيره. والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، وأن يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي.

---

(١) نهاية الأرب: ٤/٧.

(٢) نفسه: ٦/٧ ــ ٩.

وما يحترز به عن الأول علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف من وجوه التحسين علم البيان، والثلاثة علم البديع»[1].

وقد أخذ أكثر الذين جاؤوا بعده بهذا الذي انتهى إليه القزويني في حد البلاغة وأقسامها، وبخاصة أولئك الذين اتخذوا من تلخيصه أو إيضاحه قطب الرحى لمؤلفاتهم البلاغية. كبهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ)[2]، وسعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ)[3]، وأبي يعقوب المغربي (١١١٠هـ)[4]، ومحمد بن عرفة الدسوقي (١١٣٠هـ)[5] وغيرهم من أصحاب الشروح لتلخيصه أو إيضاحه والمختصرات والحواشي والتعليقات التي دارت في فلكهما.

غير أن العلوي (٧٤٩هـ) جاء بشيء مما ذهب إليه ابن الأثير وما ذهب إليه الرازي، وما ذهب إليه غيرهما، فقال: «اعلم أن البلاغة في وضع اللغة هي الوصول إلى الشيء والانتهاء إليه، فيقال: بلغت البلد أبلغه بلوغاً والاسم منه البلاغة. وسمي الكلام بليغاً، لأنه قد بلغ به جميع المحاسن كلها في ألفاظه ومعانيه. وهو في مصطلح النظار من علماء البيان: عبارة عن الوصل إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة. وإن شئت قلت: هي عبارة عن حسن السبك مع جودة المعاني.

والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارته كنه ما في قلبه، مع الاحتراز عن الإيجاز المخل بالمعاني، وعن الإطالة المملة للخواطر... واعلم أن البلاغة مختصة بوقوعها في الكلم المركبة دون المفردة فلا يوصف الكلام بكونه بليغاً إلا إذا جمع الأمرين جمعاً من حسن اللفظ وجودة المعنى. فمتى كان هكذا وصف بالبلاغة، فإن كان المعنى جزلاً، واللفظ غير فصيح، أو كان اللفظ فصيحاً وكان معناه ركيكاً، فإنه لا يوصف بالبلاغة أصلاً... واعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان، أن الكلام لا يوصف بكونه بليغاً،

---

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) انظر إيضاح القزويني، وعروس الأفراح، ومختصر السعد، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي: كلها ضمن شروح التلخيص: ١/١٢٢ ـ ١٣٧، وتلخيص القزويني: ص ٣٣ ـ ٣٧.

إلا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين كليهما. فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني كما ترى»[1].

واقتصر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) على طائفة من النقول في البلاغة واشتقاقها فقال: «قال علماء هذا الشأن: إن حد البلاغة: بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في نفسه، مع الاحتراز من الإيجاز المخل والتطويل الممل.

وقال قوم: البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ.

وقال خالد بن صفوان: أبلغ الكلام ما قلت ألفاظه، وكثرت معانيه، وخير الكلام ما شوّق أوله إلى سماع آخره.

وقال غيره: إنما يستحق الكلام اسم البلاغة، إذا سبق لفظه معناه إلى قلبك... وقال علماء هذا الشأن: إن اشتقاق البلاغة من البلوغ إلى الشيء وهو الوصول.

ويجوز ــ عندي ــ أن يكون الكلام البليغ: الذي بلغ من جودة الألفاظ وعذوبة المعاني إلى غاية لا يبلغ إلى مثلها إلا مثله»[2].

وهذا الذي انتهى إليه خير ــ فيما أرى ــ من كثير مما نقله، ولكن أكثر البلاغيين الذين جاؤوا بعد القزويني، كانوا قد اتخذوا من قوله في البلاغة مصطلحاً لها، ودخل في كتب التعريفات والمصطلحات، فقال الشريف الجرجاني (٨١٦هـ): «البلاغة في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال ــ المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص ــ مع فصاحته، أي: فصاحة الكلام»[3].

ودخل المصطلح ــ بهذه الدلالة كذلك ــ في كتب البلاغة العربية المحدثة والمعاصرة. غير أن عدداً قليلاً من البلاغيين المحدثين آثر الاستعاضة عن لفظ

---

(١) الطراز: ١/١٢٢ ــ ١٢٨.
(٢) الفوائد: ص ٩.
(٣) التعريفات: ص ٤٠.

البلاغة بغيره، لعل من أبرزهم الأستاذ أمين الخولي الذي آثر عليه فن القول[1].

كما أن من هؤلاء من أشار إلى ابتهام لفظ البلاغة وقصور مفهومه، فقال أستاذي الدكتور عبدالرزاق محيي الدين، رحمه الله:

«... ثم أعطف ــ بعد ذلك ــ على مصطلح البلاغة. وقد أخذت من بلوغ الشيء، والانتهاء إليه، فالكلام البليغ: ما بلغ الغاية في أداء المعنى، والكاتب البليغ والشاعر البليغ: من بلغ القصد من عبارته.

وقد ظلت هذه الكلمة غير وافية بالمعنى الذي أريد لها أن تبلغه، واستعملت ردفاً للفصاحة وللبراعة وللبيان وللبديع. كما ظلت مرددة بين أن تكون صفة للفظ، أو صفة للمعنى، أو صفة للأسلوب الذي يجمع بينهما، إلى أن استقر بها وبرفيقتها الفصاحة الأمر، فكان اللفظ من حصة الفصاحة، وكان الأسلوب ــ اللفظ المركب مؤدى به معنى، مع شرط الفصاحة، وكان أن حددت بـ: مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته... والتعريف ــ على دقته وشموله ــ يتصف بالغموض والابتهام على الصورة التي يعرفها السادة الزملاء. وفي مفتاح العلوم وتلخيصه وشروحهما محاولات مجهدة لتوضيحه ومع هذه الصورة من الغموض. وظل التعريف كما هو في الكتب المحدثة»[2].

وغير خاف أن البحث في البلاغة، وليس في فن القول ولا غيره مما اقترح أن يكون بديلاً عنها، ولا في المقارنة والموازنة بينها وبين تلك البدائل المقترحة، كما أن البحث معني بدلالة البلاغة على النحو الذي فهمت به عند المعنيين بها. وليس معنياً بعسر وغموض ما حدت به أو سهولته ووضوحه.

وأستاذي، رحمه الله، لم يتردد في نعت حدها بالدقة والشمول، ولم يعدل عنه إلى غيره مع ما قاله فيه.

---

(١) انظر: فن القول.

(٢) مفاهيم بلاغية: ص ٦ ــ ٧.

ومهما يكن من شيء، فقد وقفنا على جل ما وصل إلينا مما قيل في البلاغة إن لم أقل كله منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا، ورأينا أن كل هذه الأقوال ــ بما فيها قول العتابي ــ إنما تنصرف إلى الحذق والمهارة، والإصابة والإجادة، والإحكام والتمكن، وغير ذلك مما يمكن أن يوصف به حذاق القول وصاغة الكلام لا إلى مجرد إبلاغ السامع ما يريده القائل كيفما اتفق فهي تجلية المعنى العزيز باللفظ الوجيز وتطبيق المفصل قبل التحزيز، وألّا تبطىء، والاقتصار على الإيجاز وتنكب الفضول، وتقريب بعيد الحكمة بأسهل عبارة، ودنو المأخذ، وقرع الحجة، والقول المفقه في لطف، وما رضيته الخاصة وفهمته العامة، وتخير اللفظ في حسن إفهام، واستباق اللفظ والمعنى، فلا يكون اللفظ إلى السمع أسرع من المعنى إلى القلب، ومطابقة فصيح الكلام لمقتضى الحال، وغير هذه الأقوال التي لا تفضي إلا إلى تعزيز ما انتهوا إليه في تحقيقها لغة من أنها الافتنان في اختيار عناصر الكلام والمهارة في الصياغة أو النظم وتخليص الكلام من كل ما يمكن أن ينقض منه، فهي نضج الكلام واكتماله.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع

١ ــ أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري (عبدالله بن مسلم ــ ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٢ ــ أساس البلاغة: الزمخشري (محمود بن عمر ــ ٥٣٨هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م.

٣ ــ أسرار البلاغة: عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٥٤م.

٤ ــ الإعجاز والإيجاز: الثعالبي (عبدالملك بن محمد ــ ٤٢٩هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة العمومية، مصر، ١٨٩٧م.

٥ ــ الأقصى القريب في علم البيان: التنوخي (محمد بن محمد بن محمد بن عمرو)، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٧هـ.

٦ ــ الإيضاح في علم البلاغة: القزويني (محمد بن عبدالرحمن ــ ٧٣٩هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٧ ــ البديع في الشعر: أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ)، تحقيق الدكتورين أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

٨ ــ بديع القرآن: ابن أبي الأصبع المصري (عبدالعظيم بن عبدالواحد ــ ٦٥٤هـ)، تحقيق الدكتور حنفي محمد شرف، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٩ ــ البرهان في وجوه البيان: ابن وهب (إسحاق بن إبراهيم بن سليمان ــ حوالي ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م.

١٠ ــ البلاغة: المبرد (محمد بن يزيد الثمالي ــ ٢٨٥هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٥م.

١١ ــ البلاغة والإيجاز: الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ــ ٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن بعنوان: رسالة جاحظية، مجلة البلاغ، العدد التاسع، ١٩٧٨م، بغداد.

١٢ ــ بيان إعجاز القرآن: الخطابي (حمد بن محمد بن إبراهيم ــ ٣٨٨هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر.

١٣ ــ البيان والتبيين: الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ــ ٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

١٤ ــ الترغيب والترهيب: المنذري (عبدالعظيم بن عبدالقوي ــ ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

١٥ ــ التعريفات: الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي ــ ٨١٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

١٦ ــ التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (محمد بن عبدالرحمن ــ ٧٣٩هـ)، الطبعة الثانية، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م.

١٧ ــ التمثيل والمحاضرة: الثعالبي (عبدالملك بن محمد ــ ٤٢٩هـ)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

١٨ ــ تهذيب اللغة: الأزهري (محمد بن أحمد ــ ٣٧٠هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٩ ــ جمهرة اللغة: ابن دريد (محمد بن الحسن ــ ٣٢١هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، ١٣٣٦هـ.

٢٠ ــ حاشية الدسوقي: الشيخ محمد الدسوقي (١٢٣٠هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢١ ــ حسن التوسل إلى صناعة الترسل: الحلبي (شهاب الدين محمود ــ ٧٢٥هـ)، تحقيق ودراسة أكرم عثمان يوسف، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

٢٢ ــ الحيوان: الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ــ ٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٢٣ ــ دلائل الإعجاز: (عبدالقاهر الجرجاني ــ ٤٧١هـ)، الطبعة الخامسة، دار المنار، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٢٤ ــ الرسالة العذراء: إبراهيم بن المدبر (٢٧٩هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ = ١٩٣١م.

٢٥ ــ زهر الآداب: الحصري (إبراهيم بن علي ــ ٤٥٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م.

٢٦ ــ سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي (عبدالله بن محمد بن سعيد ــ ٤٦٦هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م.

٢٧ ــ سنن أبي داود: أبو داود (سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي ــ ٢٧٥هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٢٨ ــ سنن الترمذي: الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة ــ ٢٧٩هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة.

٢٩ ــ صحاح اللغة: الجوهري (إسماعيل بن حماد ــ ٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م.

٣٠ ــ الصناعتين: أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله بن سهل ــ ٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٣١ ــ الطراز: العلوي (يحيى بن حمزة بن علي ــ ٧٤٩هـ)، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

٣٢ ــ عروس الأفراح: بهاء الدين السبكي (أحمد بن علي بن عبدالكافي ــ ٧٧٣هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٣٣ ــ العقد الفريد: ابن عبدربّه (أحمد بن محمد ــ ٣٢٨هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م.

٣٤ ــ عقود الجمان: السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر ــ ٩١١هـ)، مطبعة الكاغدخانة، القاهرة، ١٢٩٣هـ.

٣٥ ــ العمدة: ابن رشيق القيرواني (الحسن بن رشيق ــ ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

٣٦ ــ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق الدكتورين مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٧ ــ الفائق في غريب الحديث: الزمخشري (محمود بن عمر ــ ٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة.

٣٨ ــ فن القول: أمين الخولي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م.

٣٩ ــ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان: ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ــ ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠ ــ القاموس المحيط: الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب ــ ٨٢٩هـ)، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠٢هـ.

٤١ ــ قانون البلاغة: البغدادي (محمد بن حيدر ــ ٥١٧هـ)، تحقيق الدكتور محسن غياض عجيل، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٢ ــ الكشاف: الزمخشري (محمود بن عمر ــ ٥٣٨هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ.

٤٣ ــ الكنز ــ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: السيالكوتي (علي المتقي علاء الدين الهندي ــ ٩٧٥هـ)، وهو ترتيب للجامع الكبير للسيوطي، الهند، ١٣٦٤هـ.

٤٤ ــ المبهج: الثعالبي (عبدالملك بن محمد ــ ٤٢٩هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح، مصر، ١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م.

٤٥ ــ المثل السائر: ضياء الدين ابن الأثير (٦٣٧هـ)، تحقيق الدكتورين أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

٤٦ ــ مجالس ثعلب: ثعلب (أحمد بن يحيى ــ ٢٩١هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

٤٧ ــ المجمع ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين الهيثمي (علي بن أبي بكر ــ ٨٠٧هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتاب، بيروت، ١٩٦٧م.

٤٨ ــ مختصر السعد: سعدالدين التفتازاني (٧٩١هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابـي الحلبـي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤٩ ــ المسند: مسند أحمد (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ــ ٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.

٥٠ ــ المشكاة ــ مشكاة المصابيح: التبريزي (محمد بن عبد الله الخطيب) تحقيق محمد ناصرالدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

٥١ ــ المصباح المنير: الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري ــ ٧٧٠هـ)، الطبعة الخامسة، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٢٢م.

٥٢ ــ مصطلحات بلاغية: الدكتور أحمد مطلوب، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٥٣ ــ معجم ألفاظ القرآن الكريم: مجمع اللغة العربية في القاهرة، المطبعة الأميرية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، من ١٩٥٣م ــ ١٩٧٣م.

٥٤ ــ معجم البلاغة العربية: الدكتور بدوي طبانة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٥ ــ مفاهيم بلاغية: الدكتور عبدالرزاق محيـي الدين، مجمع اللغة العربية في بغداد، الجلسة السادسة في ١٤ من ذي القعدة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٥٦ ــ المفتاح ــ مفتاح العلوم: السكاكي (يوسف بن أبـي بكر ــ ٦٢٦هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الأدبية، القاهرة.

٥٧ ــ المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد ــ ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبـي، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٥٨ ــ المقاييس ــ مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسـلام محمد هارون، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبـي، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

٥٩ ــ الممتع في علم الشعر وعمله: عبدالكريم النهشلي القيرواني (٢٠٣هـ)، تحقيق الدكتور منجي الكعبـي، مطبعة الدار التونسية للنشر، تونس، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٦٠ ــ مواهب الفتاح: أبـو يعقوب المغربـي (١١١٠هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابـي الحلبـي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٦١ ــ نصرة الثائر على المثل السائر: الصفدي (خليل بن أيبك ــ ٧٦٤هـ)، تحقيق محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الطرابيشي، ١٩٧٢م.

٦٢ ــ النكت في إعجاز القرآن: الرماني (علي بن عيسى ــ ٣٨٦هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر.

٦٣ ــ نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري (أحمد بن عبدالوهاب ــ ٧٣٣هـ)، صورة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستا ترماس وشركاه، القاهرة.

٦٤ ــ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي (محمد فخرالدين بن ضياءالدين ــ ٦٠٦هـ)، مطبعة الآداب، والمؤيد، القاهرة، ١٣١٧هـ.

• • •

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مَفهُوم الفَصَاحَة

لغةً واصطلاحًا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحديث عن الفصاحة كالحديث عن البلاغة معاد مكرور، والحاجة إلى معاودته وتدقيق النظر فيه كالحاجة إليها في البلاغة ــ صنوها ــ إن لم تكن أشد منها، لأن المتحدثين عن البلاغة كانوا قد ذهبوا إلى أنها من البلوغ بمعنى الوصول والانتهاء، من بلغ المكان، أو الزمان، أو المنزلة بلوغاً، بمعنى وصل إليها، وأبلغه الخبر يبلغه إبلاغاً: أوصله إليه. وربطوها بهذا الأصل اللغوي وحصروها في دلالته. وأجمعوا على هذا لدرجة صرنا معها معذورين في تلقيها وتلقينها على ما ورثناها عليه. إذ ما جدوى إعادة النظر، وما الذي يمكن أن تفضي إليه فيما أجمعوا عليه. ومع هذا فقد رأينا أنها أفضت بنا إلى إمكان القول بأن البلاغة من البلوغ، بمعنى النضج والاكتمال، كالبالغ من كل شيء، وليس من مجرد الوصول والانتهاء.

فإذا كان الإجماع قد حال بيننا وبين معاودة النظر في البلاغة حقبة، وهيأ لنا أن ليست بنا حاجة إليها، فإن اختلاف المتحدثين عن الفصاحة فيما ذهبوا إليه فيها، خير ما يؤيد الحاجة إلى معاودة النظر، ويدفع إليها، ويغري بها، فما الذي يمكن أن نعتذر به في الركون إلى أيٍّ مما قيل فيها من غير ما موازنة دقيقة بينه وبين ما يخالفه؟ فلقد تأرجحت الفصاحة بين الإبانة والخلوص، فمن المتحدثين عنها من ذهب إلى أنها من الإبانة والوضوح والظهور، ومنهم من ذهب إلى أنها من الخلوص والصفاء والنقاء.

ولقد ركن أكثر المحدثين والمعاصرين من المعنيين بالبلاغة ــ إن لم أقل

كلهم ــ إلى الإبانة من غير ما موازنة، ولا تمحيص، ولا تدقيق، ولا إعادة نظر، حتى لكأن دلالة الفصاحة عليها بديهية من البديهيات أو مسلمة من المسلمات، من العبث فحصها وتدقيقها أو موازنتها بغيرها، وفاتهم ــ بهذا الركون ــ الإحاطة بما قيل فيها، وما فيه من خلاف، كما فاتهم الوقوف على حقيقة مفهومها.

فالفصاحة ليست من مجرد الإبانة والوضوح والظهور، ولو أنها كذلك لكان الناس كلهم فصحاء، وليس الأمر كذلك، فهي من الخلوص والصفاء والنقاء، ودلالتها على الإبانة والوضوح إنما هي تالية لدلالتها على الخلوص، متوقفة عليها، فهي من قبيل تحصيل الحاصل، فالأشياء لا تتضح وتظهر وتبين إلا إذا خلصت مما يشوبها أو يحجبها.

فالفصاحة خلوص الكلام والمتكلم مما يشينهما من عيوب الكلام والنطق ومن هنا كانت نعتاً حميداً، موقوفاً على أناس دون أناس وكلامٍ دون سواه، واشترط في الكلام والمتكلم ما اشترط من خلوص، ولم نبتدع للفصاحة هذه الدلالة ابتداعاً ولم نصطنعها اصطناعاً، ولكنها الدلالة التي أسفر عنها التحقيق اللغوي والاستقراء الدقيق لما قاله فيها علماؤنا الأعلام، وفحصه وتدقيقه.

وهذا الذي انتهينا إليه في كل من البلاغة والفصاحة، إنما يؤكد ما أشرنا إليه من جدوى معاودة النظر فيما قيل في المسائل البلاغية ــ مع كثرته ــ وفحصه وتدقيقه والانتهاء منه إلى ما يمكن الركون إليه.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصاحـــة لغـــة

ذهب ابن فارس (٣٩٥هـ) ــ محقاً ــ إلى أن «الفاء والصاد والحاء: أصل يدل على خلوص في شيء، ونقاء من الشوب. من ذلك اللسان الفصيح: الطليق. والأصل أفصح اللبن: سكنت رغوته. وأفصح الرجل: تكلم بالعربية. وفصح: جادت لغته حتى لا يلحن...»[١]، فوضع يده بهذا على دلالة المادة اللغوية كلها، ونص صراحة على الخلوص والنقاء، وربط بهذه الدلالة كل ما جاء من مفردات المادة. فاللسان الفصيح: الطليق، لخلوصه من كل ما يحول بينه وبين الطلاقة، واللبن الفصيح: الذي سكنت رغوته وتلاشت بعد أن كانت تحجبه عن الناظر إليه، وأفصح الرجل: إذا تكلم بالعربية، أي خلصت عربيته من الخطأ واللحن والعجمة وغيرها، مما قد يشوبها أو يشينها. يؤيد هذا ويعززه قوله: «وفصح: جادت لغته حتى لا يلحن» فنص صراحة على الجودة لما تقتضيه من خلوص ونقاء.

ولم يستثن من دلالة المادة على الخلوص والنقاء غير عيد الفصح، حيث قال: «... ومما ليس من هذا الباب، الفصح: عيد النصارى. يقال: أفصحوا: جاء فصحهم...»[٢].

---

(١) المقاييس ــ مادة (فصح).

(٢) الموضع ذاته.

ولم ينفرد ابن فارس بهذا وحده، بل تابعه فيه الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، حيث قال: «الفصح: خلوص الشيء مما يشوبه. وأصله من اللّبن. يقال: فصح اللبن وأفصح، فهو مفصح: إذا تعرى من الرغوة، وقد روي:

* وتحت الرغوة اللبن الفصيح *

ومنه استعير فصح الرجل: جادت لغته، وأفصح: تكلم بالعربية. وقيل: الفصيح: الذي ينطق، والأعجمي: الذي لا ينطق. قال تعالى: ﴿وأخي هارون، هو أفصح مني لساناً﴾ [٣٤ القصص ٢٨]. وعن هذا استعير أفصح الصبح: إذا بدا ضوؤه...»[١].

وإذا كان الراغب الأصفهاني قد أخذ هذا عن ابن فارس، أو تابعه فيه، فإن دلالة المادة اللغوية على الخلوص والنقاء والصفاء قد بدت ظاهرة في المعاجم التي سبقتهما، والتي جاءت بعدهما، فلقد طالعتنا هذه الدلالة واضحة في معجم العين، فقال الخليل (١٧٠هـ): «المفصح من اللبن: إذا ذهب عنه اللِّبأُ، وكثر محضه، وقَلَّتْ رغوَته...»[٢] ولا يكون كذلك إلا إذا خلص من اللِّبأ والرغوة. فاللبن المفصح والفصيح: هو اللبن المحض الخالص.

وقد نقل أبو عبيد (٢٢٤هـ) عن الأصمعي (٢١٦هـ) أنَّ «أول اللبن اللِّبَأ، ثم الذي يليه المفصح. يقال: أفصح اللبن إذا ذهب عنه اللِّبأ»[٣].

ونقل الأزهري (٣٧٠هـ) عن ابن شميل (٢٠٤هـ) قوله: «هذا يوم فصح كما ترى، والفصح: الصحو من القُرِّ: إذا لم يكن فيه قُرٌّ»[٤].

وقال الجوهري (٣٩٩هـ): «وأفصحت الشاة: إذا انقطع لبؤها، وخلص

---

(١) المفردات ــ مادة (فصح).
(٢) العين ــ المادة ذاتها.
(٣) التهذيب ــ المادة ذاتها.
(٤) الموضع ذاته.

لبنها. وأفصح الرجل من كذا: إذا خرج منه»[1]، فنص على الخلوص بأحرفه. وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري (٥٣٨هـ)، فقال: «سقاهم لبناً فصيحاً: وهو الذي أخذت رغوته، أو ذهب لبؤه وخلص منه. وفصح اللبن، وأفصح، وفَصَّح. وأفصحت الشاة: فصح لبنها.

ومن المجاز: سرينا حتى أفصح الصبح، وحتى بدا الصباح المفصح. وهذا يوم مفصح، وفصح: لا غيم فيه، ولا قر. وانتظر نفصح من شتائنا: أي نخرج ونتخلص... وأفصح العجمي: تكلم بالعربية، وفصح: انطلق لسانه بها وخلصت لغته من اللكنة»[2].

وفي اللسان: «قال اللحياني (٢٣٤هـ): أفصحت الشاة: إذا انقطع لبؤها، وجاء اللبن بعد. وربما سمي اللبن فصحاً وفصيحاً. وأفصح البول: كأنه صفا، حكاه ابن الأعرابي (٢٣٨هـ)»[3].

وجاء في القاموس: «... فصح ككرم، فهو فصيح. وفصح من فصحاء وفصاح وفُصُح، وهي من فصاح وفصائح، إذ اللفظ الفصيح: ما يدرك حسنه بالسمع... ويوم فصح ــ بالكسر ــ ومفصح: بلا غيم ولا قر. وأفصح اللبن: ذهبت رغوته، كفصح. أو انقطع اللبأ عنه، الشاة خلص لبنها، البول صفا»[4]. وهكذا، فلا أراهم ذكروا البيان والوضوح والظهور إلا لأنها نتائج الخلوص والصفاء والنقاء، فالأشياء لا تظهر ولا تتضح وتبين إلا بعد خلوصها مما يشوبها أو يحجبها، فالفصاحة الخلوص والصفاء والنقاء، أكثر من كونها الإبانة والوضوح والظهور.

* * *

(١) الصحاح ــ مادة (فصح).
(٢) الأساس ــ المادة ذاتها.
(٣) اللسان ــ المادة ذاتها.
(٤) القاموس ــ المادة ذاتها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصاحة
من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي

إذا كان التحقيق اللغوي قد أفضى بنا إلى أن الفصاحة إنما هي الصفاء والنقاء وخلوص الكلام مما يشوبه أو يشينه، وأنهم لم يفسروها بالإبانة والوضوح والظهور إلا لأن دلالة هذه الألفاظ على تلك من قبيل الحاصل، فإن النصوص الكثيرة التي وردت فيها الفصاحة أو التي تولت تفسيرها إنما تمكن هذا الذي انتهى إليه التحقيق اللغوي وتعززه، ولقد ورد اللفظ في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً، فأرسله معي ردءاً يصدقني، إني أخاف أن يُكَذِّبونِ﴾ [٣٤ القصص ٢٨]. فقال أبو عبيدة (٢٠٨هـ):

«لأن موسى كان في لسانه عقدة. ويقال للفرس والبعير إذا كان صافي الصهيل وصافي الهدير: إنه لفصيح الصهيل، وإنه لفصيح الهدير»[1]. فالفصاحة: الصفاء الذي ذكره، ونص عليه، وكرر ذكره، واحتج له، ودلل عليه بما في صهيل الفرس وهدير البعير.

فلو كانت الفصاحة مجرد الإبانة والظهور والوضوح لكان الصهيل والهدير فصيحين دائماً عند صفائهما أو عدم صفائهما.

ولو لم تكن الفصاحة الصفاء والنقاء لما فسر الطبري (٣١٠هـ) الأفصح

---

(١) مجاز القرآن: ٢/١٠٤.

بالأحسن واللسان بالبيان فقال: «وأخي هارون هو أفصح مني لساناً. يقول: أحسن بياناً عما يريد أن يبينه. . .»[1].

كما لم يكن الفصيح ـ في تفسير الزمخشري (٥٣٨هـ) ـ المنطيق ذا العارضة، الذي لقوله من التأثير في نفوس المخاطبين ما للأدلة والبراهين العلمية في تقرير الأقوال النظرية، فقد ذهب إلى القول:

«ليس الغرض بتصديقه أن يقول له صدقت، أو يقول للناس صدق موسى، وإنما هو أن يلخص بلسانه الحق، ويبسط القول فيه، ويجادل به الكفار، كما يفعل الرجل المنطيق ذو العارضة. فذلك جار مجرى التصديق المفيد، كما يصدق القول بالبرهان. ألا ترى إلى قوله: وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي؟ وفضل الفصاحة إنما يحتاج إليه لذلك، لا لقوله صدقت، فإن سحبان وباقلاً يستويان فيه»[2]، فالفصاحة ـ عنده هنا ـ هي البلاغة.

ونقل ابن عبد ربه (٣٢٨هـ) عن الأصمعي (٢١٦هـ) أنه قال: «قال معاوية (٦٠هـ) يوماً لجلسائه: أي الناس أفصح؟ فقال رجل من السماط: يا أمير المؤمنين، قوم قد ارتفعوا عن رتّة العراق، وتياسروا عن كشكشة بكر، وتيامنوا عن شنشنة تغلب، وليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حمير. قال: من هم؟ قال: قومك يا أمير المؤمنين. قال: صدقت، فممن أنت؟ قال: من جَرْم. . .

قال الأصمعي: جَرْمٌ فصحى الناس»[3]. وجاء بتفسير المبرد (٢٨٦هـ) لهذه العيوب وغيرها من عيوب النطق فقال:

قال أبو العباس محمد بن يزيد النحوي: التمتمة في النطق: التردد في

---

(١) تفسير الطبري: ٢٠/٤٧.

(٢) الكشاف: ٢/٣٨٠.

(٣) العقد الفريد: ٢/٤٧٥ ـ ٤٧٦.

التاء. والفأفأة: التردد في الفاء. والعقلة: هي التواء اللسان عند إرادة الكلام. والحبسة: تعذر الكلام عند إرادته. واللفف: إدخال حرف في حرف. والطمطمة: أن يكون الكلام مشبهاً لكلام العجم. واللكنة: أن تعترض عند الكلام اللغة الأعجمية... واللثغة: أن يعدل بحرف إلى حرف. والغُنَّة: أن يشرب الحرف صوت الخيشوم، والخُنَّة أشد منها. والترخيم: حذف الكلام... وأما الرَّتّة فإنها تكون غريزة.. ويقال إنها تكثر في الأشراف. وأما الغمغمة فإنها قد تكون في الكلام وغيره، لأنها صورة لا يفهم تقطيع حروفها. وأما كشكشة تميم فإن بني عمرو بن تميم إذا ذكرت كاف المؤنث، فوقفت عليها، أبدلت منها شيناً لقرب الشين من الكاف في المخرج...»[1].

ولو لم تكن الفصاحة صفاء الكلام وخلوصه من هذه العيوب وأمثالها، لما أجيب معاوية بهذا الذي أجيب به فارتضاه وأَقَرَّه.

ولقد تحدث الجاحظ (٢٥٥هـ) عن كل هذه العيوب وأشباهها، وفصل القول فيها، وأورد الشواهد لها من الشعر والنثر والحوادث والأخبار، وملأ البيان والتبيين ــ مع ضخامته ــ بما يزين الكلام ويشينه، فجاء اسمه وفقاً لمسماه فكان ــ بحق ــ كتاب بلاغة وفصاحة وبيان وتبيين على طريقة الجاحظ ونسجه، وله أثره الواضح في هذه الدراسات قديماً وحديثاً، فكان ــ وما يزال ــ خير معين للدراسات الأدبية عامة والبلاغية خاصة، غير أن الجاحظ ــ شأنه شأن غيره ممن سبقه وعاصره ــ لم يفرق ــ أو لم يعن بالتفريق ــ بين البلاغة والفصاحة، فالبلغاء هم الفصحاء وهم أرباب البيان، ومعروف أن المصطلحات البلاغية لم تكن قد استقرت حدودها في عهده كما أن ما جاء به عن لفظ الفصاحة أقل بكثير مما جاء به عن لفظ البلاغة، ولم أقف له على ما قيل فيها، ولا ما اختاره من هذه الأقوال على نحو ما رأيناه في البلاغة، فمن المجازفة القول بأنه عَرَّفها أو فَرَّق بينها وبين البلاغة والبيان مع أنه تحدث عن الفصاحة في تقسيمه الحيوان إلى فصيح وأعجم فقال:

---

(١) نفسه: ٢/٤٧٦.

«ثم لا يخرج الحيوان بعد ذلك في لغة العرب من فصيح وأعجم... والفصيح هو الإنسان، والأعجم كل ذي صوت لا يفهم إرادته إلا ما كان من جنسه. ولعمري إنا نفهم عن الفرس والحمار والكلب والسنور والبعير كثيراً من إرادته وحوائجه وقصوده، كما نفهم إرادة الصبي في مهده، ونعلم ـ وهو من جليل العلم ـ أن بكاءه يدل على خلاف ما يدل عليه ضحكه. وحمحمة الفرس عند رؤية المخلاة على خلاف ما تدل عليه حمحمته عند رؤية الحجر، ودعاء الهرة الهر خلاف دعائها لولدها وهذا كثير.

والإنسان فصيح وإن عبّر عن نفسه بالفارسية أو بالهندية أو بالرومية، وليس العربي أسوأ فهماً لطمطمة الرومي لبيان اللسان العربي. فكل إنسان من هذا الوجه يقال له فصيح. فإذا قالوا: فصيح وأعجم فهذا هو التأويل في قولهم أعجم. وإذا قالوا: العرب والعجم، ولم يلفظوا بفصيح وأعجم، فليس هذا المعنى يريدون، إنما يعنون أنه لا يتكلم بالعربية، وأن العرب لا تفهم عنه»[1]. فهو في هذا كله مفسر للمعنى اللغوي المراد بأعجم والعجم، أي بين قول العرب (فصيح وأعجم) وقولهم (العرب والعجم) لا أكثر. ويؤيد هذا قوله قبل هذا الذي أورده بقليل: «ونحن في هذا الموضع إنما نعبر عن لغتنا، وليس في لغتنا إلا ما ذكرنا»[2]، وقوله أيضاً: «إلا أننا في هذا كله نتبع الأسماء القائمة المعروفة، البائنات بأنفسها، المتميزات عِنْدَ سامعيها من أهل هذه اللغة، وأصحاب هذا اللسان، وإنما نفرد ما أفردوا، ونجمع ما جمعوا»[3]، وليس في هذا كله شيء مما نحن بصدده، ولم يتجاوز به المعنى اللغوي الوضعي الموروث مذ وضعت اللغة، فليس هناك من يمكنه أن يباعد بين الإبانة والفصاحة.

ومثل هذا يمكن أن يقال في قوله: «ومن القصاص: موسى بن سيار الاسواري، وكان من أعاجيب الدنيا، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته

---

(١) الحيوان: ١/٣١ ـ ٣٢.
(٢) نفسه: ١/٢٦.
(٣) نفسه: ١/٢٧.

بالعربية، وكان يجلس في مجلسه المشهور به، فتقعد العرب عن يمينه، والفرس عن يساره، فيقرأ الآية من كتاب الله، ويفسرها بالعربية، ثم يحَوِّل وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية، فلا يُدرى بأي لسان هو أبين»[1].

فالفصاحة ــ عنده ــ الإبانة، وقد أناب الْأَبْيَن مناب الأفصح. كما أنه جمع بين الإبلاغ والإبانة والإفصاح في قوله: «وسأل الله عز وجل موسى بن عمران ــ عليه السلام ــ حين بعثه إلى فرعون بإبلاغ رسالته، والإبانة عن حجته، والإفصاح عن أدلته، فقال ــ حين ذكر العقدة التي كانت في لسانه، والحبسة التي كانت في بيانه ــ : ﴿واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي﴾ [٢٧ طه ٢٠]. . وقال موسى صلى الله عليه وسلم: ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً، فأرسله معي ردءاً يصدقني﴾ [٣٤ القصص ٢٨]. . . رغبة منه في غاية الإفصاح بالحجة، والمبالغة في وضوح الدلالة، لتكون الأعناق إليه أميل، والقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة، ويبلغ أفهامهم على بعض المشقة»[2].

فهو هنا ــ وإن جمع بين الفصاحة والبلاغة والبيان ــ قد جاء بما لا يمكن أن يقصر على مجرد الإبانة، أو يحصر فيها، عارية من حذق القول، والمهارة في صياغته، والتأثير في نفوس السامعين وعقولهم. ويعزز هذا قوله:

«ومدح القرآن بالبيان والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبجودة الإفهام، وحكمة الإبلاغ»[3].

فالجاحظ لم يفته ما تتطلبه الفصاحة والبيان والبلاغة من حذق في تصفية الكلام وتنقيته، ومهارة في نسجه وصياغته، وقوله في الشعر إنه صياغة وضرب من التصوير معروف، وإحاطته بما قيل في الفصاحة والبلاغة مشهورة غير

---

(١) البيان والتبيين: ١/٣٦٨.

(٢) نفسه: ١/٧.

(٣) نفسه: ١/٨.

منكورة، ومما نقله فيها قوله: «وكان يقال: أفصح الناس أسهلهم لفظاً وأحسنهم بديهة. والبلاغة: إصابة المعنى والقصد إلى الحجة مع الإيجاز، ومعرفة الفصل من الوصل»[1].

ولكن ــ مع هذا كله ــ ليس لنا أن نتقول عليه ما لم يقله، فنزعم أنه عَرَّف هذه المصطلحات، ووضع لها حدودها، وأحكم التفريق بينها. ولهذا قال أبو هلال العسكري: «... وكان أكبرها وأشهرها كتاب البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وهو لعمري كثير الفوائد، جَمُّ المنافع، لما اشتمل عليه من الفصول الشريفة، والفقر اللطيفة، والخطب الرائعة، والأخبار البارعة، وما حواه من أسماء الخطباء والبلغاء، وما نبَّهَ عليه من مقاديرهم في البلاغة والخطابة، وغير ذلك من فنونه المختارة، ونعوته المستحسنة. إلا أن الإبانة عن حدود البلاغة وأقسام البيان والفصاحة مبثوثة في تضاعيفه، منتشرة في أثنائه، فهي ضالة بين الأمثلة، لا توجد إلا بالتأمل الطويل، والتصفح الكثير. فرأيت أن أعمل كتابي هذا، مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه في صنعة الكلام نثره ونظمه»[2].

ولولا تواضعه وإكباره لما جاء به الجاحظ في صنعة الكلام، لقال أكثر من هذا الذي قاله، في الحدود خاصة، فما استقر للحدود قرار في عهد الجاحظ ولا في عهد العسكري نفسه، على النحو الذي انتهت إليه عند متأخري البلاغيين وإن كانت دلالاتها العامة معروفة غير مجهولة حتى في العهود التي سبقت عهديهما.

وذهب أبو هاشم الجبّائي عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب (٣٢١هـ) إلى أن الفصاحة جزالة اللفظ وحسن المعنى، فقال القاضي عبدالجبار بن أحمد الأسدآبادي (٤١٥هـ): «قال شيخنا (أبو هاشم): إنما يكون الكلام فصيحاً

---

(١) البلاغة والإيجاز: ص ٢٣.

(٢) الصناعتين: ص ٤ ــ ٥.

لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولا بد من اعتبار الأمرين، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً، فإذن يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص، لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة، وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة، فالمعتبر ما ذكرناه، لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة، وإنما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء، يسبق إليه، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء، فيساويه في ذلك النظم، ومن يفضل عليه يَفْضُلْهُ في ذلك النظم. . .»[1].

ويبدو أنَّ أبا هلال العسكري إنما أشار بقوله: «وشهدت قوماً يذهبون إلى أن الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة، وشدة جزالة»[2] إلى أبـي هاشم الجبائي ومن ذهب مذهبه من المعتزلة.

وأما ابن وهب (٣٣٧هـ) فقد ذهب إلى أن الفصاحة في الأصل الإبانة، غير أنه لم يقصرها على مجرد الإعراب عن المعنى كيفما اتفق، حيث قال:

«. . . فإن أصل الفصيح من الكلام ما أفصح عن المعنى، والبليغ ما بلغ المراد، ومن ذلك اشتقا، فأفصح الكلام: ما أفصح عن معانيه، ولم يحوج السامع إلى تفسير له، بعـد أن لا يكون كـلاماً سـاقطاً، ولا للفظ العـامة مشبهاً. . .»[3]. وهكذا اشترط في الكلام الفصيح خلوصه مما يشوب كلام العامة من شوائب، وما يعتري ساقط الكلام من عيوب، فضلاً عما تقتضيه الفصاحة من الإبانة والإعراب عن المعنى. وأضاف قائلاً:

«وأما الفصيح من الكلام، فهو ما وافق لغة العرب، ولم يخرج عما عليه أهل الأدب، ولتصحيح ذلك وضع النحو، ولجمعه وضعت الكتب في اللغة،

---

(١) المغني: ١٦/١٩٧.

(٢) الصناعتين: ص ٨.

(٣) البرهان: ص ٢٠٦.

وذكر المستعمل منها، والشاذ، والمهمل. وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم، ولا يخرج عن جملة ألفاظهم، ولا يقنع من نفسه بمخالفتهم، فيخطئوه ويلحنوه.

واللحن ما خالف العربية، وخرج عن استعمال أهلها، وما بني عليه إعرابها، وهو معيب عند الأدباء في الجملة، وعلى من يأخذ نفسه بالإعراب ويتكلم بالغريب عن لغة الإعراب أعيب. ويروى أن عمر ــ رضي الله عنه ــ كان يضرب على اللحن. فأما العرب فإذا لحن أحدهم لقربه من الحاضرة رنزوله على طريق السابلة سقطت عند أهل اللغة منزلته ورفضت لغته.

وإنما يصح الإعراب لأحد الرجلين: إما أعرابي بدوي، قد نشأ حيث لا يسمع غير الفصاحة والإصابة، فيتكلم على حسب عادته وسجيته، ومتى خوطب باللحن لم يفهمه... وإما للمولَّد الذي قد تأدب ونظر في اللحن واللغة، وأخذ بهما نفسه، ومرن عليها لسانه، حتى صار ذلك عادة له، فأما لغيرهما فليس يصح إعراب.

وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن للإنسان في كلامه لكثرة اللحن في الناس، وإنه قد فشا وعظم، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأنباط وسائر الأجناس. فأما في الكتاب فغير مغتفر له ذلك، لأن الطرف يتكرر نظره فيه والروية تجزل في إصلاحه...»[1]، فالكلام الفصيح هو الكلام العربي الخالص.

وجمع أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) غير قليل مما قيل في الفصاحة فقال: «... فأما الفصاحة فقد قال قوم: إنها من قولهم: أفصح فلان عما في نفسه، إذا أظهره.

والشاهد على أنها هي الإظهار، قول العرب: أفصح الصبح: إذا أضاء، وأفصح اللبن: إذا انجلت عنه رغوته فظهر، وفصح أيضاً. وأفصح الأعجمي:

---

(١) البرهان: ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣.

إذا أبان، بعد أن لم يكن يفصح ويبين، وفصح اللحان: إذا عبر عما في نفسه، وأظهره على جهة الصواب، دون الخطأ.

وإذا كان الأمر على هذا، فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى، والإظهار له.

وقال بعض علمائنا: الفصاحة: تمام آلة البيان، فلهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فصيحاً، إذ كانت الفصاحة تتضمن معنى الآلة، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة. ويوصف كلامه بالفصاحة، لما يتضمن من تمام البيان. والدليل على ذلك أن الألثغ والتمتام لا يسميان فصيحين لنقصان آلتهما عن إقامة الحروف. وقيل زياد الأعجم لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف، وكان يعبر عن الحمار بالهمار، فهو أعجم وشعره فصيح لتمام بيانه. . .»[1].

وقد سبق أن وقفنا على ما نقله في التفريق بين البلاغة والفصاحة، غير أنه لا غنى لنا هنا عن إعادة قوله:

«. . . وقد يجوز ــ مع هذا ــ أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً، إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستَكْرَه فِجّ، ولا متكلَّف وَخِم. ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء، لما فيه من إيضاح المعنى، وتقويم الحروف.

وشهدت قوماً يذهبون إلى أن الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة، وشدة جزالة. . .»[2].

وقد سبقت الإشارة إلى أنه ربما أراد بالقوم الذين شهدهم يشترطون في الفصاحة هذين الشرطين فضلاً عما سواهما من النعوت التي ذكرها جماعة المعتزلة

---

(١) الصناعتين: ص ٧ ــ ٨.

(٢) نفسه: ص ٨.

وقد وقفنا على قول أبـي هاشم الجبائي ورأينا إيثاره للفظ الفصاحة على البلاغة واشتراطه فيه ما اشترطه من جزالة اللفظ وحسن المعنى، وقد نهج نهجه القاضي عبدالجبار بن أحمد الأسدآبادي (٤١٥هـ) الذي أورد ما ذكره أبو هاشم في فصل خاص، أعقبه بأربعة فصول قصار ذكر الفصاحة في عنوان كل منها أولها «في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام»[١]، والثاني «في بيان السبب الذي له يصح الكلام في التفاضل في الفصاحة»[٢]، والثالث «في أن العلوم التي معها يصح الكلام الفصيح لا تكون إلا ضرورية»[٣]، والرابع «في بيان صحة التحدي بالكلام الفصيح»[٤]. وقد أوضح فيما ذهب إليه رأي الشيخ أبـي هاشم وتلافى ما فيه من ثغرات فأولى النظم عناية أكبر وخصّ الفصاحة به لا بأفراد الكلمات، فقال: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة. وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها. ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها»[٥].

ولقد آثر ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) أن يعنون كتابه بعنوان «سر الفصاحة» وجاء في مقدمته قوله:

«. . . أما بعد: فإني لما رأيت الناس مختلفين في ماهية الفصاحة وحقيقتها أودعت كتابـي هذا طرفاً من شأنها، وجملة من بيانها. . .»[٦].

---

(١) المغني: ١٦/١٩٩.

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) بحسب تواليها: المغني: ١٦/١٩٩، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٤.

(٦) سر الفصاحة: ص ٣.

وأضاف قائلاً: «اعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة والعلم بسرها، فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائدته لتقع الرغبة فيه، فنقول: أما العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح، لأن الزبدة منها، والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ونقده، ومعرفة ما يختار منه مما يكره، وكلا الأمرين متعلق بالفصاحة، بل هو مقصور على المعرفة بها. . .

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن. . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين:

أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حيّةً. وليس للذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر.

القول الثاني أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف. وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ما هي، ليقطع على أنها كانت في مقدورهم، من جنس فصاحتهم. . . فالدواعي إلى معرفة ذلك قوية، والحاجة ماسة شديدة»[1]. وهو بعد هذا كله حصر الفصاحة بالظهور والبيان وقصرها على الألفاظ فقال: «الفصاحة: الظهور والبيان، ومنها أفصح اللبن: إذا نجلت رغوته، وفصح، فهو فصيح، قال الشاعر:

وتحت الرغوة اللبن الفصيح

ويقال أفصح الصبح: إذا بدا ضوؤه، وأفصح كل شيء: إذا وضح. وفي الكتاب العزيز: ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً، فأرسله معي﴾، وفصح النصارى: عيدهم. وقد تكلمت به العرب. قال حسان بن ثابت:

ودنا الفصح فالولائد ينظمن سراعاً أكلة المرجان

---

(١) سر الفصاحة: ص ٣ ــ ٤.

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه.. وسمي الكلام فصيحاً، كأنهم سموه بياناً لإعرابه عما عبر به عنه، وإظهاره له إظهاراً جلياً. روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش».

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة. وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه...

وفي البلاغة أقوال غير خارجة على هذا النحو، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزأيها، فكلامي على المقصود ــ وهو الفصاحة ــ غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينهما...»[1].

وهذا الذي انتهى إليه يختلف اختلافاً ظاهراً عما بدأ به، فأين يكون هذا الذي انتهى إليه من حصر الفصاحة بالظهور والبيان وقصرها على الألفاظ وعدها شطراً من البلاغة، وما كان قد ذهب إليه في قوله: والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ونقده، ومعرفة ما يختار منه مما يكره، وكلا الأمرين متعلق بالفصاحة، بل هو مقصور على المعرفة بها، وحصر إعجاز القرآن الكريم في الفصاحة لا في البلاغة، مع ما ذهب إلى تقريره من أن كل كلام بليغ فهو فصيح وليس كل فصيح بليغاً[2].

ولست بصدد نقد كتابه، فله قيمته التي لا تجحد في دراسة الحروف وتأليف الألفاظ وما يستساغ منها ويستقبح، ويتآلف ويتنافر، ولكن حديثه عن مفهوم الفصاحة وحدها لا يتناسب وعنوان الكتاب والأهمية التي ذكرها لها في بداية حديثه عنها، مع أنه لم يكد يبق شيئاً من شروط الفصاحة إلا أشار إليه، ولكن حقيقة الفصاحة وماهيتها شيء وشروطها شيء آخر.

---

(١) سر الفصاحة: ص ٥٩ ــ ٦١.

(٢) نفسه: ص ٣ وما بعدها.

وإذا ما انتقلنا إلى الشيخ عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) رأينا له حديثاً عن الفصاحة لا يكاد يفي به إلا بحث خاص، فقد ذكر الأصل اللغوي لها بعد أن أوضح قصور ما قيل فيها إذا ما قيس بما قيل في غيرها من العلوم، فقال:

«واعلم أنك لا ترى في الدنيا علماً قد جرى الأمر فيه بَدِيئاً وأخيراً على ما جرى عليه في علم الفصاحة والبيان، أما البديء فهو أنك لا ترى نوعاً من أنواع العلوم إلا إذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة والتصريح أغلب من التلويح، والأمر في علم الفصاحة بالضد من هذا، فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه، وجدت جُلَّه أو كله رمزاً ووحياً، وكناية وتعريضاً، وإيماءً إلى الغرض من وجه لا يفطن له إلا من غلغل الفكر، وأدق النظر، ومن يرجع طبعه إلى ألمعية يقوى معها على الغامض، ويصل بها إلى الخفي، حتى كان بسلاً حراماً أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا نقاب لها، وبادية الصفحة لا حجاب دونها، وحتى كأن الإفصاح بها حرام، وذكرها إلا على سبيل الكناية والتعريض غير سائغ.

وأما الأخير، فهو أنّا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء ومن العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين، ويتدارسوه، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى، ويقفوا منه على غرض صحيح، ويكون عندهم إن سُئلوا عنه بيان له وتفسير، إلا علم الفصاحة، فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء، وعبارات من قبل أن يعرفوا لها معنى أصلاً، أو يستطيعوا ــ إن يُسألوا عنها ــ أن يذكروا لها تفسيراً يصح...

ولقد بلغ من قلة نظرهم أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة، ورأوا أبا العباس ثعلباً قد سمى كتابه «الفصيح» مع أنه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة ــ وكان محالاً إذا قيل: إن الشمع بفتح الميم أفصح من الشمع بإسكانه أن يكون ذلك من أجل المعنى، إذ ليس تفيد الفتحة في الميم شيئاً في الذي سمي به ــ سبق إلى قلوبهم أن حكم الوصف بالفصاحة أينما كان وفي أي شيء كان أن لا يكون له مرجع

إلى المعنى البتة، وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ، ونطق لسان. ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة: أنها في اللغة أثبت، وفي استعمال الفصحاء أكثر، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة، والقوانين التي وضعوها.

وأن الذي هو معنى الفصاحة في أصل اللغة هو الإبانة عن المعنى، بدلالة قولهم: فصيح وأعجم. وقولهم: أفصح الأعجمي، وفصح اللحان، وأفصحَ الرجل بكذا: إذا صرح به»[1].

ولهذا سخر من تصور تفاضل الألفاظ المفردة في دلالاتها فقال:

«هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال: إن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي بـه؟ وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشَيءٍ واحد أن يكون هذا أحسن نبأً عنه، وأبين كشفاً عن صورته من الآخر؟ فيكون (الليث) مثلاً أدل على السبع المعلوم من (الأسد)، وحتى أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ساغ لنا أن نجعل لفظة (رجل) أدل على الآدمي الذكر من نظيره في الفارسية؟ وهل يقع في وهم ــ وإن جهد ــ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكـون حروف هـذه أخـف وامتزاجهـا أحسن؟ ومـا يكـد اللسـان أبعد»[2].

وهذا الذي ذكره خير ما يوضح عدم تفاضل الألفاظ المفردة في وضوح دلالاتها، وتفاضلها إنما يمكن أن يكون في خلوصها من الثقل والتنافر والغرابة وما إلى ذلك مما صرح به ونص عليه من الألفة والخفة وائتلاف الحروف. فلو أنه

---

(١) دلائل الإعجاز: ص ٣٤٩ ــ ٣٥٣.

(٢) نفسه: ص ٣٥ ــ ٣٦.

ذهب بالفصاحة إلى الخلوص والصفاء والنقاء لما انتهى إلى دفع الفصاحة عن الألفاظ المفردة. ولما كانت به حاجة إلى أن يجهد نفسه من غير أن يفلح في دفعها عن الألفاظ المنتظمة كلاماً مع ما ذهب إليه من أن تعلق الفصاحة باللفظ شبهة ضعيفة فقال:

«وهذه شبهة أخرى ضعيفة، عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من غيره رويّة. وهي أن يدّعي أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف، حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان، كالذي أنشده الجاحظ من قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

وقول ابن يسير:

لم يضرها والحمد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذهول

قال الجاحظ: فتفقد النصف الأخير من هذا البيت، فإنك ستجد بعض ألفاظه تتبرأ من بعض. ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات: فمنه المتناهي في الثقل المفرط فيه كالذي مضى، ومنه ما هو أخف منه، كقول أبي تمام:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي، وإذا ما لمته لمته وحدي

ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة على اللسان، إلا أنه لا يبلغ أن يعاب به صاحبه، ويشهر أمره في ذلك، ويحفظ عليه. ويزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك، وصفا من شوبه، كان الفصيح المشاد به، والمشار إليه. وأن الصفاء أيضاً يكون على مراتب يعلو بعضها بعضاً، وأن له غاية، إذا انتهى إليها كان الإعجاز.

والذي يبطل هذه الشبهة ــ إن ذهب إليها ذاهب ــ أنّا إن قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك، وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة، ومن أن تكون نظيرة لها. وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين:

إما أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين، ولا نعرج على غيره، وإما أن نجعله أحد ما نفاضل به، ووجهاً من الوجوه التي تقتضي تقديم كلام على كلام. فإن أخذنا بالأول، لزمنا أن نقصر الفضيلة عليه، حتى لا يكون الإعجاز إلا به، وفي ذلك من الشناعة ما لا يخفى، لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة ــ من وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وتصحيح الأقسام، وحسن الترتيب والنظام، والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل، والإجمال ثم التفصيل، ووضع الفصل والوصل موضعهما، وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطها ــ مدخل فيما له كان القرآن معجزاً، حتى ندعي أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغ، ولا من حيث هو قول فصل، وكلام شريف النظم بديع التأليف، وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف.

وإن أخذنا بالثاني، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة، وداخلاً في عداد ما يفاضل به بين كلام وكلام، على الجملة، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا، لأنه ليس بأكثر من أن يعمد إلى الفصاحة فيخرجها من حيز البلاغة والبيان، وأن تكون نظيرة لهما، وفي عداد ما هو شبههما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك، مما ينبىء عن شرف النظم، وعن المزايا التي شرحت لك أمرها، وأعلمتك جنسها، أو يجعلها اسماً مشتركاً، يقع تارة لما تقع له تلك، وأخرى لما يرجع إلى سلامة اللفظ مما يثقل على اللسان، وليس واحد من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده»[1].

وهكذا انتهى من دفع هذه الشبهة الضعيفة كما نعتها ــ بعد طول العناء ــ إلى التسليم التام بإمكان إطلاق الفصاحة على تلاؤم حروف الألفاظ وسلامة اللفظ أو خلوصه مما يثقل على اللسان، وإمكان عدها ــ إن أريد بها الخلوص أو السلامة ــ وجهاً مما يفاضل به بين كلام وكلام. وأن الفصاحة بهذا المفهوم لا تكلفنا أكثر من أن لا نجعلها نظيرة للبلاغة. وعلام نجعلها نظيرة لها

(١) دلائل الإعجاز: ص ٤٥ ــ ٤٧.

ولا نكتفي بعدّها ضرورة لازمة لها تؤخذ بنظر الاعتبار في المفاضلة بين كلام وكلام؟ وعندها يكون القرآن الكريم معجزاً بفصاحته وبلاغته أو ببلاغته المتضمنة لفصاحته، أي إنه معجز بالنظم والمنظوم كليهما وهذا أولى من القول بإعجازه في النظم دون المنظوم أو بالبلاغة المناظرة للفصاحة، ولكن الشيخ عبدالقاهر آثر أن يجعل الفصاحة ــ مع معرفته الدقيقة بها ومناقشته العميقة المستفيضة لأبرز ما قيل فيها ــ نظيرة البلاغة والبيان والبراعة وما إليها فقال:

«في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم. . .»[1].

فهو وما آثره، فما آثر هذا الذي آثره إلا لأشعريته، لا لجهله بما بين لفظ الفصاحة والبلاغة من تباين لغة واصطلاحاً، ولا لعدم الحدود بينهما، فليس لمن هو أقل شأناً منه أن تختلط عليه حدودهما فضلاً عنه، ومعروف من هو الشيخ عبدالقاهر الجرجاني علماً وفطنة، وقد رأينا أن الذين سبقوه كانوا قد فرقوا بين البلاغة والفصاحة بما علمه علم خبير به، وجادل فيه جدال القدير المتمكن، وفي الذي أوردناه له ما يدل على هذا دلالة واضحة.

وأما فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) فقد نص على الخلوص في تعريفه للفصاحة فقال: «. . . وأما الفصاحة فهي خلوص الكلام من التعقيد. وأصله من الفصيح، وهو اللبن الذي أخذت عنه الرغوة، أو ذهب لبؤه. وقد فصح وأفصح: إذا صار كذلك. وأفصحت الشاة: إذا فصح لبنها، ثم قالوا: فصح الأعجمي فصاحة، فهو فصيح: إذا خلصت لغته من اللكنة»[2].

وتابع الشيخ الجرجاني فيما سوى هذا من تعلق الفصاحة والبلاغة بالإفادة

---

(١) دلائل الإعجاز: ص ٣٥.

(٢) نهاية الإيجاز: ص ٩.

المعنوية لا اللفظية التي يستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها، حيث قال: «ثم إن المقصود من الأبحاث المتعلقة بالدلالة اللفظية فتنحصر في أمرين:

(أحدهما): استقصاء القول في أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية.

(والآخر): في بيان أن الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية لكن من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالته الوضعية ما يفيد الكلام كمالاً وزينة وجمالاً...»[1].

وقد تابع السكاكي (٦٢٦هـ) فخرالدين الرازي وعبدالقاهر الجرجاني فيما ذهب إليه فقال:

«وأما الفصاحة فهي قسمان: راجع إلى المعنى، وهو خلوص الكلام عن التعقيد، وراجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثها المولدون، ولا مما أخطأت فيه، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة وأن تكون سليمة من التنافر.

والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثِّر صاحبه فكرك في متصرفه، ويشيك طريقك إلى المعنى ويوعر مذهبك نحوه، حتى يقسم فكرك، ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل وبأي طريق معناه يتحصل، كقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيّ أبوه يقاربه»[2]

وقال ضياءالدين بن الأثير (٦٣٧هـ):

«اعلم أن هذا باب متعذر على الوالج، ومسلك متوعر على الناهج،

---

(١) نهاية الإيجاز: ص ١١.

(٢) المفتاح: ص ٢٢١.

ولم يزل العلماء من قديم الوقت وحديثه يكثرون القول فيه، والبحث عنه، ولم أجد من ذلك ما يعوّل عليه إلا القليل.

وغاية ما يقال في هذا الباب: إن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي. يقال: أفصح الصبح: إذا ظهر. ثم إنهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه، وبهذا القول لا تتبين حقيقة الفصاحة، لأنه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات:

أحدها: أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بيناً لم يكن فصيحاً، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحاً.

الوجه الآخر: أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البَيِّن، فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص، فإن اللفظ قد يكون ظاهراً لزيد، ولا يكون ظاهراً لعمرو، فهو إذاً فصيح عند هذا، وغير فصيح عند هذا، وليس كذلك، بل الفصيح هو فصيح عند الجميع، لا خلاف فيه بحال من الأحوال، لأنه إذا تحقق حد الفصاحة، وعرف ما هي، لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف.

الوجه الثالث: أنه إذا جيء بلفظ قبيح ينبو عنه السمع، وهو مع ذلك ظاهر بيّن، ينبغي أن يكون فصيحاً، وليس كذلك، لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ، لا وصف قبح، فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل: إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين من غير تفصيل.

ولما وقفت على أقوال الناس في هذا الباب ملكتني الحيرة فيها، ولم يثبت عندي منها ما أعوِّل عليه، ولكثرة ملابستي هذا الفن، ومعاركتي إياه، انكشف لي السر فيه، وسأوضحه في كتابي هذا، وأحقق القول فيه فأقول:

إن الكلام الفصيح هو الظاهر البين، وأعني بالظاهر البين أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج في فهمها إلى استخراج من كتاب لغة، وإنما كانت بهذه الصفة لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم وأنها دائرة في كلامهم،

وإنما كانت مألوفة دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها، وذلك أن أرباب النظم والنثر غربلوا اللغة باعتبار ألفاظها وسبروا وقسموا، فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه. فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها، واستعمالها دون غيرها ظهورها وبيانها، فالفصيح إذاً من الألفاظ هو الحسن.

فإن قيل: من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى استعملوه، وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه؟

قلت في الجواب: إن هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدُها من نفسها، لأن الألفاظ داخلة في حيز الأصوات، فالذي يستلذه السمع منها، ويميل إليه هو الحسن، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح. ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير، وصوت الشحرور، ويميل إليه، ويكره صوت الغراب، وينفر عنه...»[1].

وهكذا أجهد ابن الأثير نفسه من غير ما طائل، فما ذهب أحد إلى أن الفصاحة غير الحسن، ولو أنه وقف على حقيقة الفصاحة في أصل الوضع اللغوي لرأى أنها الخلوص والنقاء والصفاء، وأن الحسن ــ لهذا ــ ملازم لها من الوضع اللغوي، وقد ذكر هذا الخلوص والنقاء والصفاء علماء اللغة الأوائل كالخليل وأبي عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم ممن عاصرهم وجاء بعدهم، فلو أنه أخذ بهذا لأعفى نفسه من كل هذا الجهد والعناء، غير أنه ذهب إلى الإبانة والوضوح فأشكل عليه ما أشكل فأجهد نفسه في التماس العلاقة بين الإبانة والحسن لكون الفصاحة نعتاً حميداً، فانتهى إلى ما ينازع فيه من جزمه بأن الفصاحة الإبانة، وأن أرباب النظم والنثر هم الذين اختاروا الألفاظ الفصيحة، وأكثروا من استخدامها، فبانت معانيها، وكأن غيرهم من الناس لم يوهبوا القدرة على مجرد استحسان الحسن واستقباح القبيح من الأشياء

---

(١) المثل السائر: ١/١١٢ ــ ١١٥.

وخص بهذا أرباب النظم والنثر وحدهم. وهو بعد هذا وذاك كان قد اقتصر في حديثه على فصاحة اللفظة المفردة دون المنتظمة في كلام فصيح، ودون المتكلم.

وأما ابن الزملكاني (٦٥١هـ) فلم يتحدث عن طبيعة الفصاحة، واكتفى بتقسيم الكلام الفصيح على قسمين قائلاً:

«القانون الرابع في معرفة الفصاحة: الكلام الفصيح لا يعدو قسمين: قسم تعزى المزية فيه إلى اللفظ المفرد، وقسم تعزى المزية فيه إلى النظم، فالأول الكناية والتمثيل الجاري على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه مجاز واتساع، فمتى وقع ضرب من ذلك على شريطته اقتضى المزية... وأما ما تعزى المزية فيه إلى النظم فهو الذي عقد له الركن الثاني»[1]. فهو في هذا متابع للجرجاني متابعة تامة. وتابع شهاب الدين محمود الحلبي (٧٢٥هـ) ما ذهب إليه الرازي في كون الفصاحة خلوص الكلام من التعقيد. وإن كان قد أفاد مما ذهب إليه الأقدمون في كثير مما يشين اللفظ فقال: «والفصاحة: خلوص الكلام من التعقيد. وقيل: البلاغة في المعاني، والفصاحة في الألفاظ. يقال: معنى بليغ، ولفظ فصيح.

والفصاحة خاصة تقع على المفرد، يقال: كلمة فصيحة، ولا يقال بليغة، وأنت تريد المفرد، فإنه يقال للقصيدة كلمة، كما قالوا: كلمة لبيد.

ففصاحة المفرد: خلوصه من تنافر الحروف، كقول أعرابي سئل عن ناقته: (تركتها ترعى الهعخع). وكقول امرىء القيس: (ذوائبه مستشزرات إلى العلى).. ومن الغرابة، وهي أن تكون الكلمة وحشية، كما قال عيسى بن عمر النحوي، وقد سقط عن دابته: (ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جِنّة، افرنقعوا عني)، أي: اجتمعتم عَلَيَّ، تَنَحُّوا... ومن مخالفة القياس كقول الراجز: «الحمد لله المليك الأجلل»، فإن القياس الإدغام. وأما فصاحة الكلام: فهي: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد، فالضعف كما في قول الشاعر:

---

(١) التبيان: ص ١٥٩ ــ ١٦٠.

جـزى ربه عني عَـديَّ بنَ حـاتم جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل

فإن رجوع الضمير إلى المفعول يلزم منه رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة».

والتنافر كقول القائل: «وليس قربَ قبر حرب قبر».

والتعقيد كقول الفرزدق:

ومـا مثله في النـاس إلا مملكـاً أبـو أمـه حَـيٌّ أبـوه يـقـاربـه

أراد أن يقول: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا ملكاً أبو أمه أبوه»[1]. وذهب النويري (٧٣٣هـ) إلى أن الفصاحة الخلوص أيضاً، فقال: «وأما الفصاحة فهي مأخوذة من قولهم: أفصح اللبن: إذا أخذت عنه الرغوة. وقالوا: لا يسمى الفصيح فصيحاً حتى تخلص لغته من اللكنة الأعجمية، ولا توجد الفصاحة إلا في العرب. وعلماء العرب يزعمون أن الفصاحة في الألفاظ، والبلاغة في المعاني، ويستدلون بقولهم: لفظ فصيح، ومعنى بليغ، ومن الناس من استعمل الفصاحة والبلاغة بمعنى واحد في الألفاظ والمعاني، والأكثرون عليه»[2]. ولم يأت القزويني (٧٣٩هـ) بأكثر مما جاء به الذين سبقوه، وآخرهم الحلبي فلم يزد في تلخيصه على قوله:

«الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم. والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط، فالفصاحة في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس.

فالتنافر نحو: «غدائره مستشزرات إلى العلى»، والغرابة نحو «وفاحماً ومرسناً مسرَّجاً»، أي: كالسيف السُّرَيجي في الدقة والاستواء، أو كالسِّراج في البريق واللمعان، والمخالفة نحو: «الحمد لله العلي الأجلل». قيل: ومن الكراهة في

---

(١) حسن التوسل: ص ١٠٣ ــ ١٠٤.

(٢) نهاية الأرب: ٦/٧ ــ ٧.

نحو: «كريم الجرشيّ شريف النسب»، وفيه نظر. وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها، فالضعف نحو: ضرب غلامُهُ زيداً، والتنافر كقوله: «وليس قرب قبر حرب قبر»، وقوله:

«كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي»

والتعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهراً على المراد لخلل، إما في النظم، كقول الفرزدق في خال هشام:

«وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه»

أي: ليس مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه.

وإما في الانتقال، كقول الآخر:

سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

قيل: ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات، كقوله: «سبوح لها منها عليها شواهد»، وقوله: «حمامة جرعاً حومة الجندل اسجعي»، وفيه نظر.

وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»[1].

ولم يزد في إيضاحه على هذا الذي ذكره في تلخيصه غير ما يقتضيه الإيضاح من الشرح، فليس له أن يقول: «للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام، وكون الموصوف بهما المتكلم، فالأولى أن نقتصر

---

(١) التلخيص: ص ٢٤ ــ ٣٢، وانظر الإيضاح: ١/٦٥ ــ ١٢١.

على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين فنقول: كل منهما تقع صفة لمعنيين. . .»[1]، فقد قال الذين سبقوه ما قاله هو من غير ما زيادة يمكن أن تحسب له.

ولقد فسر العلوي (٧٤٩هـ) الفصاحة لغة بالبيان والظهور، واصطلاحاً بالخلوص فقال: «الفصاحة ــ في اللغة ــ عبارة عن البيان والظهور. يقال: أفصح العجمي: إذا خلص كلامه عن اللكنة واللحن، وأفصح اللبن: إذا ذهب عنه اللّبأ، وزالت عنه الرغوة، وأفصحت الشاة: إذا صفا لبنها عما يشوبه، وأفصح الصبح: إذا ظهر وعلا ضوؤه. وفيه المثل: وأفصح الصبح لذي عينين».

وفي مصطلح علم البيان: خلوص اللفظ عن التعقيد في تركيب الأحرف والألفاظ جميعاً، فمتى سلمت اللفظة الواحدة عن تنافر تركيبها، ولم تكن من قبيل قولنا: عقجق، ولا من قولهم: (الهعخع) وهو شجر، وسلم تركيب الألفاظ عن التنافر أيضاً، كما قيل: (وليس قرب قبر حرب قبر). . .»[2].

وحدّ ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) الفصاحة بأنها الخلوص من التعقيد فقال: «وأما الفصاحة: فهي خلوص الكلام من التعقيد. . . قالوا: اشتقاقها من الفصيح: وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة وذهب لبؤه، يقال: فصح الرجل إذا صار كذلك، وأفصحت الشاة: إذا فصح لبنها. . . وقال قوم من أرباب علم البيان: الفصاحة والبلاغة متعاقبان على معنى واحد. . . وقال قوم: البلاغة في المعاني، والفصاحة في الألفاظ، يقال معنى بليغ، ولفظ فصيح.

وليست الفصاحة والبلاغة مختصين بالألفاظ العربية، وإنما يطلقان على كل ما لفظه غريب، وفهمه قريب»[3].

---

(١) الإيضاح: ١/٦٥ ــ ٦٦.
(٢) الطراز: ١/١٠٣ ــ ١٠٤.
(٣) الفوائد: ص ٩.

ولم يأت شراح التلخيص بأكثر مما جاء به القزويني غير مناقشتهم المنطقية العقيمة لتفسيره الفصاحة في المفرد بخلوصه... وما في هذا التفسير من تسامح، لأنه تعريف بالأمور العَدَمِيَّة، والتعريف إنما يكون ـ كما ذهبوا ـ بالذاتيات، أو الخواص الوجودية، وانتهائهم بعد كل الذي أوردوه في مناقشتهم إلى جواز التعريف[1].

كما أنهم ـ ما سوى السبكي منهم ـ أشاروا إلى ما لم يشر إليه القزويني ولا السكاكي من أن الفصاحة في اللغة أو في الأصل تنبىء عن الظهور والإبانة.

فقال التفتازاني (٧٩١هـ): «الفصاحة: وهي في الأصل تنبىء عن الظهور والإبانة»[2]، وعقب الدسوقي (١٢٣٠هـ) على هذا بقوله:

«قوله: في الأصل، أي في اللغة، لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة، وكلها يدل على الظهور، ولما لم يتحقق الشارح من تلك المعاني، الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه، أتى في بيانها ـ أي الفصاحة ـ بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية، وهو الإنباء عن الظهور والإبانة»[3].

وقال المغربي (١١١٠هـ):

«الفصاحة: وهي في اللغة لا تخلو عن معنى الظهور، فيكون فعلها لازماً، كقولهم: فصح اللبن إذا ظهر من رغوته. أو عن الإبانة فيكون فعلها ـ في المعنى ـ متعدياً، كأفصح الأعجمي: أبان مراده. ونقلت ـ عرفاً ـ إلى وصف الكلمة والكلام والمتكلم، لا يخلو ذلك الوصف من وضوح وظهور، فهي حقيقة عرفية»[4].

---

(١) انظر عروس الأفراح، ومختصر السعد، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي، كلها ضمن شروح التلخيص: ١/٧٦ ـ ٧٧.

(٢) مختصر السعد ضمن شروح التلخيص.

(٣) حاشية الدسوقي.

(٤) مواهب الفتاح.

ولقد عرف الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) الفصاحة ـ لغة ـ بالإبانة والظهور، فقال: الفصاحة في اللغة عبارة عن الإبانة والظهور.. وهي في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس. وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات مع فصاحتها... وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»[١].

واكتفى السيوطي (٩١١هـ) بما ذهب إليه القزويني فلم يشر إلى أصل الفصاحة اللغوي. ولم ينبه على ما نبه عليه الذين داروا في فلك التلخيص من تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص[٢].

أما المحدثون والمعاصرون من المعنيين بالبلاغة فقد ذهب أكثر الذين تحدثوا عن الفصاحة ـ إن لم أقل كلهم ـ إلى ربطها بالإبانة أو الظهور، فقال المراغي:

«للفصاحة لغة معان متعددة، كلها تشف عن الظهور والإبانة...»[٣].

وقال علي الجارم ومصطفى أمين:

«الفصاحة: الظهور والبيان...»[٤].

وقال الهاشمي:

«الفصاحة تطلق في اللغة على معان كثيرة، منها البيان والظهور... والفصاحة في اصطلاح أهل المعاني: عبارة عن الألفاظ البينة الظاهرة، المتبادرة إلى الفهم، المأنوسة الاستعمال بين الكتاب والشعراء لمكان حسنها. وهي تقع وصفاً للكلمة والكلام والمتكلم...»[٥].

---

(١) التعريفات: ص ١٤٦.

(٢) عقود الجمان: ص ٤ ـ ٨.

(٣) علوم البلاغة: ص ١٧.

(٤) البلاغة الواضحة: ص ٥.

(٥) جواهر البلاغة: ص ٦ ـ ٧.

وقال محمد السباعي:

«الفصاحة في اللغة تنبىء عن البيان والظهور... والفصاحة تأتي وصفاً للكلمة والكلام والمتكلم. فيقال: إن الكلمة فصيحة عندما تكون خالصة من الشوائب»[1].

وقال الدكتور جميل سعيد:

«والفصاحة في اللغة البيان والظهور.. هذه هي الفصاحة في اللغة: وضوح وبيان، والبلاغيون قد أطلقوها على التعبير حين يكون واضحاً بيناً... ونرى من كلام ابن سنان هذا أن الكلام عندهم لا يوصف بالفصاحة إلا إذا كان واضحاً مفهوماً...»[2].

وقال الدكتور أحمد مطلوب:

«... وفي هذا يتضح معنى البيان والظهور في كلمة (الفصاحة). وليس هذا المعنى بالبعيد عن الدلالة الأولى، ولا عن المعنى الذي اصطلح عليه علماء البلاغة، وهو رقة الألفاظ وجمالها، أو بيان التعبير ووضوحه»[3].

واكتفى الدكتور بدوي طبانة بما نقله فيها عن أبي هلال العسكري من غير ما تمهيد له أو تعقيب عليه، وتابع القزويني في فصاحة الكلمة والكلام والمتكلم[4]. وإذا كان الإيضاح في الفصاحة قد أشكل على ابن الأثير ــ إذ رأى أن ليس كل واضح من الكلام فصيحاً ــ فانتهج منهجاً انتهى به إلى التوفيق بينهما بما أرضاه، فقد استوقف هذا الإيضاح أستاذي الدكتور عبدالرزاق

---

(١) البيان في إعجاز القرآن: ص ١٩.

(٢) دروس في البلاغة وتطورها: ص ١٠٤ ــ ١٠٦.

(٣) مصطلحات بلاغية: ص ١٠، أساليب بلاغية: ص ١٢، البلاغة العربية: ص ٣٠، البلاغة والتطبيق: له، بالاشتراك مع الدكتور حسن البصير: ص ٣٦، انظر البلاغة للصفين الرابع والخامس الإعداديين للمدارس الإسلامية: له، بالاشتراك مع الدكتور حامد ملا حويش، وعبدالرضا صادق: ص ١٥.

(٤) معجم البلاغة العربية: ٢/٦٤٣ ــ ٦٤٧.

محيي الدين فانتهى إلى أن اشتراط الوضوح في الفصاحة غير وارد، ومفروض لا تؤيده أرقى النصوص الفصيحة، وتحدث في هذا وأطال الحديث قائلاً:

«في مقدمة ما تدور في نفسي مراجعته هذان المصطلحان: كلمتا (الفصاحة) و (البلاغة)، ماذا تعنيان؟ وبأي شروط يتحقق مفهومهما؟ وما واقع الصلة بين هذا المفهوم في حدود شروطه بالآثار الأدبية قديماً وحديثاً؟ وهل هناك إحساس بالصلة بينهما وبين الأثر الأدبي عند الحكم عليه؟... فالفصاحة ــ كما هو معلوم ــ كانت تستعمل بمعنى البلاغة، والبلاغة كانت تستعمل بمعنى الفصاحة، والبيان يعني أحدهما، والاثنين معاً أحياناً، وربما قام مقامهما الإيضاح والبراعة والبديع. واستمر هذا التداخل في مفهوم المصطلحين عهداً لا يقل عن مائتي عام، منذ تلمست أصول هذا العلم إلى أن استقرت على يد البلاغيين في القرن الخامس الهجري فما يليه. وكان ما انتهى إليه الأمر في كلمة (الفصاحة) مصطلحاً بلاغياً أن كانت صفة للفظ المفرد، وللألفاظ المؤلفة، وهي تعني الوضوح والظهور والإبانة. ولتحقيق الوضوح اشترط خلوص المفردة من تنافر الحروف، ومخالفة القياس الصرفي، ومن الغرابة. واشترط خلوص الكلام من ذلك، ومن مخالفة القواعد النحوية المستقرة، ومن التعقيد اللفظي والمعنوي...

ونبدأ الآن بالكلام على مصطلح الفصاحة بالمعنى الذي قرر له، وهي أن تكون الكلمة ظاهرة المعنى شائعة الاستعمال فيه على وجه لا يحتاج فهمها إلى جهد، أو تنقير في كتب اللغة.

وقبل مناقشة قضية الوضوح لا بد من تقديم ملاحظة حَريَّة بالتركيز والعناية وهي أننا نستعمل مصطلح الفصاحة من أجل وصف النص الأدبي بصفة الجودة والتميز عن الكلام المبتذل السائر الخالي من الخصائص البيانية... إن الذي بين أيدينا من نصوص عربية، ما كان منها جاهلياً قبل ظهور الإسلام وإسلامياً بعد ظهوره، ثم ما جرى على منوالها من روائع النثر وبديع الشعر ليس بالذي لا نحتاج في فهم مفرداته إلى بذل جهد، ولا بالذي لا نحتاج في استجلائه إلى تفسير وتلق أحياناً.

ونحن على غير يقين في أن يكون العرب، غالب العرب في الجاهلية يفهمون مفردات المعلقات، ويدركون معانيها، بحيث لا يحتاج قسم منهم إلى من يشرح له مفرداتها فيما تعني، والأبيات فيما ترمي إليه.

إننا إذ نفترض للعربي في الجاهلية هذا الفهم الواسع والإحاطة الشاملة بمعاني المفردات والإدراك الأدبي لخصائص القول، نكون قد افترضنا لكل منهم قاموساً لغوياً واسعاً يتحدث به، أو يتحدث إليه به يقارب في سعته القواميس الموسعة التي تشرح المفردات الواردة في الأدب العربي، والأسرار البلاغية التي كشف عنها الأعلام الدارسون بعد دراسة عشرات من السنين.

إن القرآن الكريم على ما تميز به واختص به من وضوح، وما اختارت العناية الإلهية له من ألفاظ شائعة وناصعة ما كان بعض العرب المسلمين يغنون عن تفسير بعض مفرداته أو تفسير بعض متشابهه. ولقد ظهر التفسير بالرواية في صدر الإسلام قبل التفسير بالدراية وهو عادة تفسير لمعاني المفردات القرآنية والآي الكريم عن طريق السماع وليس عن طريق الفهم الشخصي.

وكانوا يلجأون إلى التفسير بالرواية تورعاً وتأثماً من الاجتراء على تفسير المفردات أو معنى الآية، بحملها عن طريق الفهم الشخصي، وهذا يكشف عن أن الوضوح المطلق وظهور المعنى لدى العرب كافة أمر متعذر الحصول، ولم يتفق للنصوص الأدبية في عصورها التي ظهرت فيها فضلاً عن العصور التي تلتها.

لقد أُلِّفت في غريب القرآن الكريم وفي غريب الحديث كتب كثيرة، ولم يك كل ذلك في تبيان المعاني المجازية فيه، بل كان بعض منها معنياً بشرح المفردات اللغوية، كما في مجاز القرآن لأبي عبيدة... وهذا يؤكد أن الوضوح الذي اشترط على البلاغة في المفردات والتركيب ليس منتزعاً من واقع الآثار الأدبية الرفيعة التي يقف القرآن الكريم على قمتها وفي مكان القدوة الممتنعة منها... ولست أقصد أن يكون الغموض شرطاً في البيان الذي يبلغ درجة التميز والتفوق، ولكن البيان المتميز في أفضل الأحوال لن يكون فهمه في متناول

الناس كافة، بل إنه لا يكون حتى للممارسين له بهذه الدرجة من المواتاة، فلا بد من اشتراط الوضوح في حدود معاناة أدبية، وليس باليسر المتناهي الذي يغنى فيه عن البحث في معنى المفردة وعن الخاصة البيانية التي من وراء التعبير. . .»[1].

ومن هذا يتضح أن تفسير الفصاحة بالإبانةوالإيضاح والإظهار كان مبعث إشكال وحيرة وتساؤل، لغير واحد من المعنيين بالبلاغة، دعاهم إلى الحديث عما بين اللفظ وتفسيره من صلة، ولو كان الوضوح الذي فسرت به الفصاحة وفياً بمفهومها لما كانت مثل هذه الحيرة والتساؤل، ولما عدل عن الوضوح إلى الخلوص في الحديث عن شروطها، ولما أدخل البلاغيون في هذه الشروط ما لا صلة له بالوضوح أصلاً، وهي كل ما يتصل بالجانب اللفظي أو الصوتي، وهي أكثر هذه الشروط أو كلها ما سوى غرابة المعنى وسقوطه.

فلو أننا عدلنا عن الوضوح في تفسيرها إلى الخلوص لوقفنا على حقيقة مفهومها، ومهدنا بما يقنع للحديث عن شروطها، من خلوص من الغرابة والثقل والتنافر واللحن وما إليها من عيوب الكلام، وأبقينا في الوقت ذاته على الوضوح الذي حرصنا عليه في الحديث عنها، فدلالة الخلوص على الإبانة والوضوح والظهور من تحصيل الحاصل، فالأشياء لا تظهر وتتضح وتبين كما ينبغي إلا إذا تخلصت مما يشوبها أو يحجبها، ولتخلصنا بهذا مما في الإبانة والوضوح والظهور من قصور في الوفاء بمفهوم الفصاحة، فما كل واضح بفصيح.

ونحن بهذا لم نبتدع للفصاحة هذه الدلالة، وإنما هي دلالتها الصحيحة الموروثة، التي ذكرها علماؤنا، من مفسرين ولغويين وبلاغيين كما أسفر عنها التحقيق اللغوي الذي أجريناه والاستقراء أو التتبع لأقوالهم فيها وما تفضي إليه. ويكفي في هذا كله مجرد التذكير بما ذهب إليه ابن فارس في دلالة المادة اللغوية (الفاء والصاد والحاء) على خلوص في شيء، ونقاء من الشوب، ومتابعة الراغب الأصفهاني له فيما ذهب إليه، وما يؤيدهما فيه مما ورد في المعاجم اللغوية المؤلفة قبلهما وبعدهما، كقول العرب: أفصحت الشاة: خلص لبنها، وأفصح

(١) مفاهيم بلاغية: ص ٢ ــ ٦.

البول: صفا، فضلاً عما نقله أبو عبيدة عن العرب من قولهم للفرس والبعير إن كان صافي الصهيل، وصافي الهدير: إنه لفصيح الصهيل، وإنه لفصيح الهدير، فإن هذا وحده لا يدع زيادة لمستزيد في دلالة الفصاحة على الخلوص والصفاء والنقاء، ولو كانت دالة على مجرد الإبانة والظهور والوضوح لكان الصهيل والهدير فصيحين عند صفائهما وعدمه.

ولو لم تكن الفصاحة الخلوص لما كان الفصيح: من خلص من الرتّة، والكشكشة، والشنشنة، والغمغمة، والطمطمة، والتمتمة، والفأفأة، والعقلة، والحبسة، واللكنة، واللثغة، وغيرها من عيوب النطق. ولما عرف البلاغيون فصاحة اللفظ ــ مفرداً غير منظوم ومركباً منظوماً ــ بخلوصه من كذا وكذا من عيوب الكلام.

فالفصاحة لغة واصطلاحاً إنما هي الخلوص والصفاء والنقاء وليست شيئاً آخر.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع

١ ــ أساس البلاغة: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ــ ٥٣٨هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م.

٢ ــ أساليب بلاغية: الدكتور أحمد مطلوب، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩م ــ ١٩٨٠م.

٣ ــ الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني (محمد بن عبدالرحمن ــ ٧٣٩هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤ ــ البرهان في وجوه البيان: ابن وهب (إسحاق بن إبراهيم ــ ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م.

٥ ــ البلاغة العربية: الدكتور أحمد مطلوب، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦ ــ البلاغة للصفين الرابع والخامس الإعداديين ــ المدارس الإسلامية: الدكتور أحمد مطلوب، والدكتور عمر ملا حويش، وعبدالرضا صادق، الطبعة الأولى، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٧ ــ البلاغة الواضحة: علي الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.

٨ ــ البلاغة والتطبيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل حسن البصير، الطبعة الأولى، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ــ العراق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٩ ــ البلاغة والإيجاز: الجاحظ (عمرو بن بحر ــ ٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن بعنوان رسالة جاحظية، مجلة البلاغ، العدد التاسع، ١٩٧٨م، بغداد.

١٠ ــ البيان في إعجاز القرآن: محمد السباعي الديب، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

١١ ــ البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

١٢ ــ التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: ابن الزملكاني (كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم ــ ٦٥١هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

١٣ ــ التعريفات: الشريف الجرجاني (علي بن محمد ــ ٨١٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

١٤ ــ تفسير الطبري ــ جامع البيان في تفسير القرآن: الطبري (محمد بن جرير ــ ٣١٠هـ).

١٥ ــ التلخيص في علوم البلاغة: القزويني، الطبعة الثانية، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م.

١٦ ــ تهذيب اللغة: الأزهري (محمد بن أحمد ــ ٣٧٠هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٧ ــ جواهر البلاغة: أحمد الهاشمي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

١٨ ــ حاشية الدسوقي: الشيخ محمد الدسوقي (١٢٣٠هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧هـ.

١٩ ــ حسن التوسل إلى صناعة الترسل: شهاب الدين محمود الحلبي (٧٢٥هـ)، تحقيق ودراسة أكرم عثمان يوسف، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

٢٠ ــ الحيوان: الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٢١ ــ دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، الطبعة الخامسة، دار المنار، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٢٢ ــ دروس في البلاغة وتطورها: الدكتور جميل سعيد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م.

٢٣ ــ سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي (عبدالله بن محمد بن سعيد ــ ٤٦٦هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م.

٢٤ ــ صحاح اللغة: الجوهري (إسماعيل بن حماد ــ ٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م.

٢٥ ــ الصناعتين: أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله بن سهل ــ ٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٢٦ ــ الطراز: العلوي (يحيى بن حمزة ــ ٧٤٩هـ)، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

٢٧ ــ عروس الأفراح: بهاء الدين السبكي (أحمد بن علي بن عبد الكافي ــ ٧٧٣هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٣٧م.

٢٨ ــ العقد الفريد: ابن عبد ربه (أحمد بن محمد ــ ٣٢٨هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م.

٢٩ ــ عقود الجمان: جلال الدين السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر ــ ٩١١هـ)، مطبعة الكاغدخانة، القاهرة، ١٢٩٣هـ.

٣٠ ــ علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي، مطبعة محمد مطر، القاهرة، ١٣٣٥هـ = ١٩١٧م.

٣١ ــ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٢ ــ الفوائد المشوق إلى علم القرآن وعلم البيان: ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر ــ ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣ ــ القاموس المحيط: الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب ــ ٨٢٩هـ)، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠٢هـ.

٣٤ ــ الكشاف: الزمخشري، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ.

٣٥ ــ لسان العرب: ابن منظور (محمد بن مكرم ــ ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٦ ــ المثل السائر: ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ)، تحقيق الدكتورين أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

٣٧ ــ مجاز القرآن: أبو عبيدة (معمر بن المثنى ــ ٢٠٩هـ)، تحقيق فؤاد سزكين.

٣٨ ــ مختصر السعد: سعدالدين التفتازاني (٧٩١هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

٣٩ ــ مصطلحات بلاغية: الدكتور أحمد مطلوب، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٤٠ ــ معجم البلاغة العربية: الدكتور بدوي طبانة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٤١ ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد: القاضي عبدالجبار الأسدآبادي (٤١٥هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

٤٢ ــ مفاهيم بلاغية: الدكتور عبدالرزاق محيي الدين، مجمع اللغة العربية في بغداد، الجلسة السادسة في الرابع عشر من ذي القعدة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٩م.

٤٣ ــ مفتاح العلوم: السكاكي (يوسف بن أبي بكر ــ ٦٢٦هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الأدبية، القاهرة.

٤٤ ــ المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد ــ ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٤٥ ــ مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

٤٦ ــ مواهب الفتاح: أبو يعقوب المغربي (١١١٠هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧هـ.

٤٧ ــ نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري (أحمد بن عبدالوهاب ــ ٧٣٣هـ)، صورة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة.

٤٨ ــ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي (محمد فخرالدين بن ضياءالدين ــ ٦٠٦هـ)، مطبعة الآداب والمؤيد، القاهرة، ١٣١٧هـ.

• • •

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مفهوم البلاغة لغة واصطلاحاً:	٥
المقدمة	٧
البلاغة لغة	١٣
تطور البلاغة من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي	١٩
المصادر والمراجع	٦١
* * *	
مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً:	٦٧
المقدمة	٦٩
الفصاحة لغة	٧١
الفصاحة من المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي	٧٥
المصادر والمراجع	١٠٧

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تطلب جميع كتبنا من :

دار المنارة
للنشر والتوزيع

جدة : ٢١٤٣١ ص ب : ١٢٥٠
هاتف : ٦٦٠٣٢٣٨ - ٦٦٠٣٦٥٢
تلكس : ٦٠٣٠٦٧ أس. جي. عمران